

القايدية بقبيلة البرانس

أو عقدة ضباط الشؤون الأهلية

محمادي هرنان: دكتوراه علوم سياسية

تجد السياسة القايدية لفرنسا بالبرانس، جذورها في التنظيم السياسي المغربي، الذي كان يتشكل من بنيات سياسية، عسكرية ودينية مركزية، تتواجد في المركز أي العاصمة، وأخرى تنتشر عبر تراب المغرب، بعضها إقليمي قد يمتد إشعاعه وسيطرته، ليشمل محيطه القبلي الاجتماعي والديني بشكل تام أو نسبي، وبعضها يبقى منحسرا في المجال الحضري، حيث يكون توسعه وحتى استمرار بقاءه، مرتبطين بتوازن القوى بين ثلاث أطراف: مخزن العاصمة، مخزن المدينة ثم القبيلة.

كان التنظيم السياسي المغربي ومع بداية التغلغل الأوربي بالمغرب، محط اهتمام كبير من طرف السوسيولوجيا الغربية، الكتابات المونوغرافية، المؤرخين، الجواسيس، التجار والجوالين...

انصب هذا الاهتمام على كل مناحي الحياة بالمغرب: تاريخ، سياسة، اقتصاد، اجتماع، ثقافة بما في ذلك المؤسسات الاجتماعية السياسية والإدارية المحلية مثل مجالس الجماعة وبولرباع الخاص بالفرقة/الفخدة/القبيلة وظاهرة القيادة.

لم تخضع القايدية بالبرانس كما مناطق أخرى للدراسة، اللهم إلا ما ذكر في مونوغرافية ترنكا TRENGA بناء على الرواية الشفوية التي جمعها، وهذا يعتبر مؤشرا مهما ودالا على طبيعة علاقة قبيلة البرانس بالمخزن المركزي، كما غيرهما من بعض القبائل المجاورة. وهو جد مهم كذلك لتفسير وفهم كل الصعوبات التي واجهتها فرنسا أثناء محاولاتها المتكررة من أجل غرس شتلة السلطة المحلية: قياد وشيوخ بالبرانس.

لقد عانت فرنسا بالبرانس كثيرا ما بين 1915 و 1926 خلال تنفيذ إستراتيجيتها المرتكزة على استعمال القوة العسكرية واحتواء الأعيان وتوظيفهم كقياد وشيوخ من أجل الإخضاع التام للقبيلة. وحتى بعد هذه المرحلة بقي ضباط الشؤون الأهلية جد يقظين وغير مطمئنين لاستمرار ولاء رجال وأعوان السلطة المحلية "القايدية" التي استنبتوها قسرا بالقبيلة. وقد يجد هذا تفسيره في ضعف المرجعية التاريخية السياسية لظاهرة القيادة وسيادة البنيات الاجتماعية السياسية المقاومة مثل الجماعة وبولرباع التي تم التطرق إليها ونشرها في هذا الموقع ضمن دراسة خاصة.

I - ضعف المرجعية التاريخية لظاهرة القايدية بالبرانس

إن مؤسس السوسيولوجيا الاستعمارية ميشو بلير، الذي اشتغل على الموضوع يخلص إلى أنه "عموما يقسم المغرب إلى قسمين: بلاد المخزن أي المنطقة الخاضعة للحكومة، بلاد السببة التي تتمتع بالاستقلال حيث يتم الاعتراف بالسلطة الدينية السلطان بدون أن يكون لها أية سلطة إدارية". إلا أن هذا التقسيم في نظره غير كاف

لضبط الحدود بين البلدين/المنطقتين لأن هناك منطقة وسيطة بينهما، لا هي خاضعة ولا هي مستقلة كليا كما هو حال قبائل جبالة. أنظر: Bellaire (m): Quelques Tribus ...P :13-14

Gabriel Camps : Berbères aux marges...P :326-330

Doute(e) : Le sultanat marocain...P :7

ينتج عن خضوع القبيلة المطلق أو النسبي للسلطة المركزية العديد من الواجبات مثل قبول تعيين سلطة محلية من قياد وشيوخ وأمناء ومقدمين، تأدية الضرائب الشرعية وغير الشرعية، المشاركة بالمال والرجال والمنتوج الفلاحي في الحملات العسكرية/الحركات التي ينظمها المخزن ضد القبائل وغيرها، تقديم الهدايا للسلطان والباشا وحاشيتهما خلال المناسبات بينما في بلاد السببية/غير الخاضعة، ينعقد أي حضور مادي عسكري أو إداري وبالتالي لا تؤدي الضرائب ولا تشارك في تكاليف الحرب. فهي تحتفظ ببنياتها السياسية كمؤسستي الجماعة وبولرباع/أيت الأربيعين ولا تعترف للسلطان إلا بسلطته الروحية كأمر للمؤمنين وزعيم للجهاد. (BELLAIRE : quelques...p :30).

في مواجهة هذه الأطروحة نجد الأطروحة المعاصرة للباحثين المغاربة التي تركز على استمرار العلاقات بين السلطة المركزية والقبائل بشمال المغرب. فرغم وجود مؤسسة الجماعة بالدوار والفرقة وتمتع القبيلة بنوع من الاستقلال فإن مقدمي هذه الوحدات الاجتماعية السياسية يمثلون المجتمع المحلي لدى المخزن. أنظر:

Ayache(A) : Société rifaine.P :348.

هذا فيما يخص الريف أي الحدود الشمالية الشرقية لقبيلة البرانس أما على مستوى حدودها الشمالية الغربية، فإن قبائل جبالة وحسب عبد العزيز التسماني خلوق، كانت تحت سلطة عامل تطوان الذي كان "... يعين على رأس كل قبيلة خليفة لتمثيله، ولم تكن مهمته تقوم على التدخل في شؤون القبائل الداخلية وإنما كانت تقوم على ممارسة الاختصاصات التقليدية كجباية الضرائب وجمع الهدايا الموجهة للسلطان والسهر على الأمن وزجر المخالفات المعقدة التي تعجز المجالس المحلية عن تسويتها". (أنظر، عبد العزيز التسماني خلوق: تشخيص المجتمع ... ص: 27).

بين هاتين الأطروحتين تتموقع قبيلة البرانس التي لا يختلف موقعها عن الكثير من القبائل المجاورة لها لأنها لم تعرف ظاهرة القيادة والشيوخ إلا لفترات استثنائية وبدون سلطة فعلية كما هو حال قبائل بلاد المخزن أو ما عاشته بعض قبائل جبالة المجاورة لتطوان كما أشار إلى ذلك التسماني.

لقد قدم الحسن الوزان الملقب بليون الإفريقي (1494-1554)، صورة مركزة عن قبيلة البرانس مع بداية القرن السادس عشر وتتمثل في:

- الطابع الجبلي لمنطقة البرانس
- الثروات الفلاحية الغنية
- جمال وأناقة النساء
- الطابع الحاد والحساسية القوية اتجاه أي اعتداء على شرف القبيلة .
- الموقف المعارض للمخزن : عدم تأدية الضرائب حيث يقول :

"جبل البرانس: يقع هذا الجبل على بعد خمسة عشر ميلا شمال تازا وتسكنه قبيلة غنية قوية تملك الكثير من الخيول ولا تؤدي أية ضريبة. ينبت كثير من القمح في هذا الجبل ، وتنتشر فيه حدائق وكروم العنب الأسود ، لكن لا تعصر فيه خمر. نساء هذا الجبل بيضاوات بدينات يتزين بكثير من حلي الفضة لأن القوم أثرياء. والرجال غضوبون حقا وذوو جراءة كبيرة. فالويل لمن يغامر مع نساءهم وكل إساءة أخرى تتضاعل عندهم أمام هذه الإساءة". (الحسن بن محمد الوزان: وصف إفريقيا...ص:357).

ضعف الحضور المادي للمخزن "قياد وشيوخ" بالبرانس التي لم تكن خاضعة وعدم تأديتها للضرائب أواخر العهد المريني وبداية العهد الوطاسي كما لاحظ ذلك الحسن الوزان نجده ظاهرة مستمرة وقائمة منذ أواسط القرن 19 إلى سنة 1912 . فالحسن الأول السلطان الذي كان "عرشه فوق جواده" وهو وصف مركب حول العدد الكبير لحملاته العسكرية لإخضاع القبائل لم يستطع فرض الجهاز السياسي الإداري المكون من القواد والشيوخ بشكل دائم وفعال على قبائل تازة .

فالبرانس كمثال عرفت على عهده ستة قواد قبليين منتمين إلى قبيلتهم:

- 1- محمد التليواني على قبيلتي الطايفة وبني فقوص.
- 2- أحمد دعلي الفزازي على بني بو علا بينما بقيت قبيلة أوربة بدون قائد. وكلاهما لم يعمر طويلا بسبب اعتقالهما على ضوء نزاع بينهما على من يحكم أوربة.
- 3- بعد ذلك عين القائد سطيوط بقبيلة أوربة، القائد أحمد بن الطيب ببني بو علا ، القائد مسعود دعامر بالطايفة ثم أحمد دسعيد قائدا ببني فقوص. أنظر⊗(408: Les branes...P :Trenga).

لكن هذا الحضور المخزني كان منذ البداية فاقدا لعوامل وظروف استمراره وفعاليتها. ببني بو علا ثارت على قائدها أحمد بن الطيب فنهبت ممتلكاته وأحرقت منزله خلال مرافقته للسلطان المتجه نحو وجدة أواسط سنة 1976". (Idem.P :399). كما أن البرانس ككل رفضت تمويل الحملات العسكرية الحسنية ضد القبائل الأخرى والمشاركة فيها منذ 1888. (Ibidem.P :409).

ثقافة مقاومة القبيلة هذه للسلطة المادية للمخزن دفعت هذا الأخير سواء على عهد السلطان الحسن الأول أو السلطان عبد العزيز إلى التخلي عن تفكيك البرانس عبر آلية القيادة المحليين والاقتصار بدل ذلك على بن يطو، بلفقيه والطاهر المزامزي كباشوات معينين بتازة لكن بدون تأثير مادي وفعلي على المحيط القبلي للمدينة. (Ibidem.P:409-410).

نفس المصير كان ينتظر محاولة الجيلالي الزرهوني المتمثلة في مخزنة البرانس وغيرها من القبائل عبر تمكينها من جهاز سياسي إداري محلي مثل القائد اعمر دقشمار والقائد عامر التليواني بقبيلة الطايفة، وبعد مقتل هذا الأخير سنة 1904 خلفه القائد أحمد بقاش ، القائد عبد الرحمان الترابيبي والقائد علي المراهي الجراوي بقبيلة بني فقوص، القائد الكوراري بقبيلة ورية ثم القائد حمو الفزازي بقبيلة بني بو علا. (Ibidem.P :410).

إن انخراط القبائل في مشروع الجهاد المرتبط بشرط الاستيلاء على السلطة سواء على عهد الجيلالي الزرهوني مع بداية القرن العشرين أو مع سلفه بوعزة الهبري سنة 1874 لم يكن يعني الاستغناء التام عن المؤسسات السياسية العسكرية المحلية مثل بولرباع. فبمجرد انتقال الزرهوني إلى الشرق والريف وتعويض مكونات الجهاز العسكري السياسي التازي بمكونات وشخصيات من مدينة وجدة تخلت قبائل تازة عن دعمه متمسكة ببنياتها السياسية القبلية المحلية في انتظار الانخراط في الحركة الجهادية للفقهاء الحجامي والتي مهدت لتحول بعض القواد مثل علي المراهي الجراوي ومحمد الكوراري إلى زعماء مقاومة محليين لمواجهة الزحف العسكري الفرنسي على البرانس. فحسب ترنكا Trenga: "يتم إعلان الجهاد من طرف بولرباع. كل محارب يحصل على الأسلحة والذخيرة التي يتم شراؤها كذلك بفضل الأموال المودعة لدى 'الجماعة'. يعين بولرباع قائد الحرب وفي غياب شخصية مؤهلة لذلك، يقوم كل ربيع من القبيلة الأم بتعيين قائد ينتمي إليه. خلال احتلال فرنسا لمسون، عين الحاج محمد الشواي قائدا للحرب من طرف أحمد دعبد القادر من الطائفة 'بوهليل' وبوكعبيات من بني فقوص. (Ibidem.P :435).

عراقة وصمود البنيات الاجتماعية السياسية والثقافية المحلية لدى البرانس - ولدى بعض القبائل المجاورة كذلك - بالإضافة إلى إرثها التاريخي السياسي، كانا من أهم الحواجز الكبرى التي واجهت مشروع فرنسا القاضي بفرض السياسة القاعدية بالبرانس. فالكثير من زعماء البرانس، قياد، شيوخ وأعيان غدروا فرنسا خلال العشر سنوات الأولى لاحتلالها تراب القبيلة من بينهم محمد الخلادي، محمد الركوك، محمد الشواي، محمد دمسعود، علي المراهي الجراوي، بوكعبيات، محمد زينون، محمد المهرا، علي امطيطو، عبد الله الرحماني، العربي التهامي، محند الجالي...

II- القاعدية أو الكابوس المزعج لضباط الشؤون الأهلية

خلال الاجتياح العسكري الفرنسي للمغرب كان للإقامة العامة ما يكفي من المعطيات والدراسات حول السلطة والمجتمع المغربيين بل تاريخ الدولة المغربية. فالجنرال ليوطي نفسه يقر بالعمق التاريخي لهذه الدولة قائلا: "ولقد وجدنا بمراكش دولة وشعبا، وإذا كانت هذه البلاد قد اجتازت أزمة فوضى فإنها حديثة العهد وأكثر اتصالا بالحكومة منها بالشعب. وإذا كانت هذه الحكومة مجرد مظهر صوري، فإنها بالرغم من ذلك كانت ذات كيان، ويكفي أن نرجع إلى ما قبل ذلك سنوات لنجد حكومة مغربية لها مكانتها بين الدول ولها وزراء عظام وسفراء كبار اتصلوا بأعظم الدول الأوروبية... كما كان يوجد بجانب الحكومة مؤسسات وإن كانت تختلف بحسب النواحي فهي تمثل شيئا حقيقيا". (أنظر امحمد مالكي: الحركات الوطنية... ص: 131).

ويضيف بأن الدولة المغربية "إمبراطورية موعلة في التاريخ ومستقلة... تتوفر على مؤسسات إدارية تراتبية بموظفيها وعلى تمثيلات في الخارج". (أنظر: Julien (Ch. A) : Le Maroc face... P : 108).

وعلى هذا الأساس فالحركة الاستعمارية في تصوره هي " نشاط وعمل اجتماعي بل خلق وترميم للدول والإمبراطوريات". (أنظر امحمد مالكي: الحركات... مرجع سابق، صفحة: 124).

من هذا المنطلق اشتغلت الإقامة العامة على الحفاظ على الهيكل الخارجي للدولة المغربية: سلطان، بلاط ووزراء، مراسيم تقليدية، رموز ومؤسسات دينية، بنية سياسية إدارية إقليمية ومحلية لكنها شكلية توظف بشكل ذكي

من أجل إضفاء الشرعية على الاحتلال ومؤسساته العسكرية السياسية الإدارية الفعلية والنافذة.

بعد الانتهاء من حسم قضايا المخزن المركزي بالعاصمة حسب ما خطط له حان وقت تنفيذ إستراتيجية السيطرة على المجتمع ككل. وهو يتكلم عن الاختراق العسكري وأهميته وأهدافه الاقتصادية حدد الجنرال ليوطي المهمة الأساسية والآنية للجيش الفرنسي المتمثلة في " أن يفرز وبأسرع وقت ممكن، مناطق المغرب التي لا زالت في حاجة إلى الأمن من المناطق التي حصل تملكها، حتى يتسنى استغلالها واستعمال ثرواتها الطبيعية وخاصة إمكاناتها الهيدروليكية، الغابوية والمعدنية، باختصار ما اسميه بالمغرب النافع كتعارض مع المغرب غير النافع، حيث يتوجب علينا أن نمتنع عن تبذير أموالنا ودماننا ورجالنا...". (أنظر امحمد مالكي: الحركات... مرجع سابق. ص: 131).

إن مرجعية ليوطي أي التمييز بين المغرب النافع وغير النافع، هي ما كتب حول بلاد المخزن وبلاد السبيبة ضمن أطروحة انقسام المجتمع المغربي إلى تنظيمين متعارضين على جميع المستويات ومستقلين عن بعضهما البعض، وكذلك ما سمي بمرحلة "الفوضى المغربية" ما بين 1900 و 1912.

المغرب النافع وبحكم كونه كان خاضعا للمخزن السابق، يعتبر في نظر ليوطي مهينا أكثر لتقبل فكرة الاحتلال خصوصا وأن الاستثمار في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي يستهدف هذه المناطق دون غيرها لأنها تختزن كل الخيرات...

المغرب غير النافع وحسب ليوطي يتطلب الأمن وهو ما يوازيه في القاموس العسكري القوة لكن دون المغامرة بالجيش الفرنسي لوحده في مواجهة مفتوحة وعنيفة اقتصادا في المال والرجال، لذا يتوجب الاعتماد على وسائل أخرى في عملية الإخضاع.

ومن أجل وضع هذه الإستراتيجية قيد التطبيق يقول الجنرال ليوطي: " لا ينبغي لنا الإساءة إلى تقليد من التقاليد، أو تغيير عادة من العادات، بل نقول لأنفسنا، إن داخل المجتمع طبقة حاكمة ولدت لتحكم، وأننا دونها لن نفعل أي شيء كما أن داخله طبقة ينبغي حكمها. فالمطلوب هو جذب الطبقة الحاكمة إلى مصالحنا، بهذا النظام المقلوب، نظام يفصل جميع القوى المحلية عن بعضها". (ادريس محارتي: أنماط العلاقة... ص: 87).

حول هذه الإستراتيجية تقول رحمة بورقية: "لقد قامت الإستراتيجية الاستعمارية للسيطرة على المجتمع المغربي على مراقبة هذا المجتمع. ولقد تمت مراقبة القبائل بواسطة أطرها ومؤسساتها وأعرافها المحلية لكي تشعر القبائل بثقل الإدارة الاستعمارية.. لتحكم بواسطة القيادة لا ضد القيادة". (نفس المرجع. ص: 86-87).

وبدوره يقول عبد الله العروي: "توجد مفردة تتلخص فيها كل مقاصد المستعمر وهي كلمة مراقبة التي تعني في أن التوجيه والترويض والتسيير. لكن لا مراقبة بدون وسطاء، وهم القواد والشيوخ الذين يترجمون ويطبّقون الأوامر." (عبد الله العروي: مجمل تاريخ... ص: 588-589).

بعد هزيمة الثائر أحمد الهيبية ابن الشيخ ماء العينين بسيدي بوعثمان سنة 1912 وسيطرة الجيش الفرنسي على منطقة مراكش تنفس القياد الكبار بالحوز الصعداء مما دفعهم إلى "...إعلان خضوعهم لفرنسا التي أبقت عليهم

لقد شكل نجاح سياسة استرجاع القيادة الكبار في الجنوب وتوظيفهم منذ الأسابيع الأولى للاستعمار حافزا قويا للاستمرار في نهج سياسة بلورة وتنفيذ مشروع القيادات الكبرى من طرف الإقامة العامة حيث يقول ليوطي في هذا الصدد: "أن خلق القيادات الكبرى لدى الأهالي تحت رعايتنا في المناطق التي لا نحتلها فعليا، وتنظيم شرطة في القبائل، تعتبر منهاجا أرغب في تعميمه حيثما كان ممكنا". أنظر: (RIVET(d) :Lyautey et ...P :187).

تعتبر القايدية في نظر ليوطي الوجه الأول للعملة أما وجهها الثاني فيتمثل في أن السياسة الأمثل هي تحقيق التهينة بدون إطلاق النار أي استعمال القوة التي يجب الإبقاء عليها من أجل الردع والتخويف وكذا بهدف شل وتفكيك القوى القبلية غير المستسلمة وتسريع عملية استسلامها. أنظر: (Idem:203).

إذا كان ليوطي يقول بضرورة الاستثمار في السلطة المحلية، قياد وشيوخ وأعيان وكذا إظهار القوة لتجنب استعمالها والجنرال كورو GOURAUD يقول "إن التجربة تؤكد أن الاحتلال المفروض بالسلاح يكون أقوى وأطول من الاحتلال الذي يتسلل بالطرق السلمية الصرفة" (أنظر ادريس محارتي: أنماط...م.س.ص:65) فأبي إستراتيجية 'فعالة وناجحة' تم اعتمادها خلال احتلال قبيلة البرانس؟

لقد تطرق وبشكل مستفيض، الكثير من الأستاذة والباحثين مثل سمير بوزويطة، ميمون مدهون، محمد الوردى، محمد العريبي، عبد السلام نويكة، ادريس محارتي... إلى آليات الاحتلال الفرنسي للبرانس بما فيها استعمال القوة العسكرية المفرطة حسب نظرية الجنرال كورو Gouraud وليس ليوطي كما تناولوا كذلك كل أشكال المقاومة وسمود القبيلة طوال سنوات. هذا فضلا عن دراسات أخرى منشورة في موقع الأبحاث والدراسات حول البرانس:

www.branestaza.ma

لا يمكن التطرق إلى السياسة القايدية التي نظر لها الجنرال ليوطي كما تمت الإشارة إلى ذلك سابقا دون إغفال المفاهيم أو السياسات التالية: الاستمالة أو الاستقطاب، الاسترجاع، التوظيف، التهميش أو الإقصاء، المراقبة.

إنها سياسات ورغم اختلافها فهي متكاملة ضمن إستراتيجية واضحة لأن اتخاذ القرار السياسي يتأسس على معطيات من المفروض أن تكون دقيقة وأن توضع بناء على ذلك خيارات Choix مرتبة حسب الأولويات والإمكانات والظروف المحيطة. ففي مرحلة ما قد يتخذ في البداية قرار الاستمالة والاستقطاب لكن قرار المواجهة والإقصاء قد يحل محل الأول لسبب من الأسباب...

إن إستراتيجية السيطرة الفرنسية على البرانس عبر القوة و"التغلغل السلمي" مرتتبتين أساسيتين:

1- مرحلة 1913-1926

2- مرحلة ما بعد 1926

خلال المرحلة الأولى والثانية، وبموازاة الاستعمال المكثف للقوة العسكرية الفرنسية من أجل احتلال مجال البرانس،

1- مرحلة 1913-1926

قاومت البرانس ضمن تكتل قبلي كبير تحت قيادة الفقيه الحجامي الاحتلال الفرنسي لفاس سنة 1912. ثم واصلت ضمن نفس التكتل مقاومة زحف جيشه على تازة من غربها/فاس وشرقها /الجزائر وذلك تحت قيادات جديدة مثل الغازي والشنكيطي الذين التف حولهما زعماء محليون لم يستطع قادة الجيش الفرنسي استمالتهم آنذاك كما عبر عن ذلك بمرارة القبطان كوسان Caussin: "من بين المشاكل التي تواجهنا في منطقة تازة هو عدم وجود زعامات محلية يمكن الاعتماد عليها، وحتى وإن وجدت فإن تأثيرها ضعيف وسط القبائل التي تنتمي إليها". (محمد العربي: المقاومة... ص:220).

نفس التقييم سجلته مصالح الاستعلامات العامة سنة 1913 بخصوص استمالة وتوظيف الأعيان بقبيلتي التسول والبرانس حيث جاء فيه ما يلي: "لقد تم ربط علاقات مع بعض الأشخاص من التسول، لكن هؤلاء لا زالوا مصريين على مقاومة قواتنا، وقد تمت قراءة بعض المناشير في أسواقهم استعدادا لمواجهةنا، أما بالنسبة للبرانس فإن القبيلة كلها تعادينا ولم يتم ربط أي علاقة معهم وأن مناشير عنيفة تم تداولها داخل أسواقهم". (نفس المرجع ص:222). يمكن تقديم تفسير لمعاناة قادة الجيش الفرنسي، وهم يتهجون سياسة الاستمالة من أجل التوظيف عبر الرجوع إلى عاملين مهمين:

- قيم المقاومة التي نجدها مترسخة في البنيات الاجتماعية والسياسية والثقافية للقبائل التي بقيت خارج منطقة نفوذ المخزن بدرجة أو بأخرى. إنها قيم ترفض بروز الزعيم المستبد حتى ولو كان من داخل مجموعتها الاجتماعية. فهي تنتج الزعيم ضمن وظيفة محددة أي قائد الحرب وليس كقائد سياسي إداري كما تلتف وبنفس المنطق حول زعيم خارجي ضمن تعاهد ضمني وفعلي مضمونه مهمة واحدة تتمثل في الجهاد/الثورة.
- الإرث التاريخي الحديث لمقاومة-بدون الرجوع إلى القديم-القبائل وثوراتها على المخزن وكذا مقاومتها للاستعمار: دعمها لثورة وجاهد الأمير عبد القادر وبوعزة الهبري والجيلالي الزرهوني الملقب ببوحمارة ثم بيعتها لعبد الكبير أخ السلطان عبد الحفيظ بتازة سنة 1910 والشنكيطي سنة 1913 بتازة كذلك.

بالموازاة مع تقدم الجيش الفرنسي نحو تازة سنتي 1913/1914، ومن بين الاختراقات السياسية الأولى التي نجح فيها ضباطه مؤقتا هي استمالة بعض الشخصيات الكبرى من أعيان البرانس مثل محمد الخلافي، محمد الشواي والسبيع...

شكلت عائلة الخلافي ظاهرة متميزة في المجال الاقتصادي والسياسي بالبرانس. فبعد نزوحها من الريف خلال القرن 19 واستقرارها بفخدة بوهليل قبيلة الطايفة، انخرط لزرقي البوسعيدي أب محمد الخلافي في ثورة الجيلالي الزرهوني كأمين للصندوق بحكم توفره على مهارات في التدبير التجاري المالي. بعد وفاته سنة 1910 بسلوان

شرق تازة ورث محمد الابن كل الرأسمال الرمزي،الاقتصادي،الاجتماعي للعائلة واستمر على نهج أبيه محاطا بالحاج محمد الشواي والسبييع الشخصيتين القويتين والبارزتين في البرانس. فالسبييع من أهم أعيان فخذة بني ورياغل (قبيلة الطايفة)بينما وخلال احتلال فرنسا لمسون سنة 1913، عين الحاج محمد الشواي من فخذة بني فتح(قبيلة بني فصوص) قائدا للحرب من طرف أحمد دعبد القادر رئيس مجلس بولرباع بالطايفة'بوهليل' ويوكعيبات رئيس بولرباع ببني فصوص كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

لقد أشار إلى ذلك الباحث محمد الوردى قائلا: " لقد اجتهد محمد الخلادي في تطوير تجارة أبيه وأحاط نفسه بمجموعة من المتعاونين(السبييع والشواي) والخدم والمقاتلين الذين كلفهم بحراسة قوافله التجارية،وسمح له ترده على أسواق الريف ومسون تحديدا، بنسج علاقات متينة مع ضباط الاستعلامات الفرنسيين منذ سنة 1913".(محمد الوردى:قبيلة البرانس...ص:289).

إن احتلال مسون سنة 1913 ثم تازة من طرف الجيش الفرنسي يوم 10 ماي 1914 وفشل محاولات تحريرهما لاحقا،جعل هاته الشخصيات الثلاث، كما أشار إلى ذلك الباحث محمد الوردى، تنخرط في المخططات الفرنسية وتدعو البرانس إلى عدم المقاومة."وكان ذلك من بين الأسباب التي دفعت السلطات الاستعمارية إلى تعيينه شيخا على فخذة بوهليل(الطايفة)،وهي المنخرطة إلى حدود يناير 1915 في حركة الشنكيطي،حيث عمل كل ما في وسعه لإبعاد جزء كبير منها عن حركة المقاومة،بل وقدم النصح للفرنسيين في شأن تغلغهم العسكري المباشر في مجال القبيلة".(نفس المرجع.ص:289-290).

رغم فشل حركة الزعيم محمد الغازي الذي قاد مقاومة القبائل خلال مرحلة شهر غشت / شنتبر 1914 ولجوءه إلى قبيلة بني بويحيى بالريف ورغم نهاية تحالفه مع محمد الشنكيطي،فإن هذا الأخير الذي كان قد تراجع نحو المنطقة الاسبانية مؤقتا، سيقود من جديد مقاومة القبائل لوقف زحف الجيش الفرنسي على البرانس ومناطق أخرى وكذا تنظيم هجومات مركزة على غرب تازة بوادي لحضر وطريق فاس ومكناسة، وشرقها بمنطقة مسون.

شكل استقرار محمد الشنكيطي بقبيلة الطايفة مع نهاية 1914 وبداية 1915، حافزا قويا لمحمد الخلادي شيخ فخذة بوهليل، رفقة قريطل شيخ بني ورياغل "الطايفة" والسبييع من نفس الفخذة وآخرين،كي ينظموا إلى المقاومة مع بداية 1915. تصاعدت وتيرة المقاومة التي شارك فيها الخلادي، خلال مرحلة شهري يناير ويوليوز 1915 من أجل وقف الزحف الفرنسي على تراب البرانس انطلاقا من الطايفة إلى درجة أن احتلال باب المروج لم يتم إلا أواخر شهر ماي 1915 وهو الذي لا يبعد عن المواقع العسكرية الفرنسية بالطايفة إلا بحوالي 15 أو 20 كلم.شراسة هذه المعارك لا تقاس بطول مدتها فقط، ولكن كذلك من خلال الخسائر المادية من مؤن وأسلحة وذخيرة وكذا الخسائر البشرية التي اعترف الجيش الفرنسي بها والتي تقدر بحوالي 55 قتيل و8 جرحى.

لكن وأمام عدم توازن القوى بين الطرفين، بسبب التعزيزات العسكرية المكونة من الجنود والأسلحة العصرية التي وصلت إلى ميدان المعارك، وبسبب حرق المحاصيل الزراعية بالقبيلة خلال شهر ماي 1915، أصبح مفروضا

على الزعماء المحليين للمقاومة بما فيهم الخلاوي، الهروب أو طلب الأمان والاستسلام في انتظار نضج الظروف للقيام بـ"الغدر" الثورة من جديد.

خلال نهاية شهر يوليو 1915، نهج قادة الجيش الفرنسي سياسة الاسترجاع لهؤلاء الزعماء واحتواءهم بقصد توظيفهم من جديد في ضمان السيطرة على القبيلة. يتطرق الباحث محمد الوردى إلى تقرير فرنسي يسجل تفاصيل اللحظة التي قرر فيها كلا من القائد علي المراحي الجراوي وابن بوكعيبات الاستسلام بواسطة الكمار شيخ أولاد بكار وتحت إشراف الحاج محمد بن علي بن الحسين قاضي تازة والقائد محمد الوجاني، وما نتج عن ذلك من استسلام ساكنة قبيلة البرانس وأعيانها باستثناء قبيلة بني بو علا - المدعمة من طرف القطا- التي لا زالت تقاوم وتخوض بعض المعارك ضد الجيش الفرنسي الزاحف على مجالها. (ن.م.ص: 182-183).

بعد القبض عليه واسترجاعه وتنفيذا لإستراتيجية الجنرال ليوطي، عين الخلاوي قائدا على قبيلة الطايفة سنة 1917، ثم قائدا سنة 1918 على بني فقوص كذلك، مكان كل من القائد الحاج محمد الشواي والقائد محمد بن مسعود الذين عينتهما فرنسا تباعا سنة 1916 و 1917 على بني فقوص، قبل أن يثورا عليها ويلتحقا بثورة الأمير عبد المالك الجزائري.

رغم منصب القائد الذي حصل عليه الخلاوي بعد المشيخة، ورغم توظيفه من طرف الجيش الفرنسي في مواجهة ثورة الأمير عبد المالك، وضمن استمرار خضوع قبيلتي الطايفة وبني فقوص، فإنه كان محط مراقبة لصيقة وشك كبير من طرف ضباط الجيش الفرنسي إلى أن تم تعيينه قائدا على البرانس ككل سنة 1921. (حول هذا الشك، انظر ن.م.ص: 290). وهو المنصب الذي بقي فيه يحكم القبائل الأربع المكونة للبرانس، بني فقوص، الطايفة، ورية وبني بو على إلى أن انضم فعليا إلى ثورة الخطابى ليلة 26 يونيو 1925.

خلال هذه الحقبة الممتدة من 1914 إلى 1920، لم يكن الخلاوي، قبل لحظة استرجاعه القائد الوحيد من أحدث اختراقا في إستراتيجية الجنرال ليوطي المتمثلة في توطين القايدية بالبرانس، بل ومنذ أن احتل الجيش الفرنسي منطقة باب المروج أواخر شهر ماي 1915، كانت تظهر بوادر ذلك الاختراق. فمباشرة بعد تأسيس مركز عسكري بهذا الموقع الاستراتيجي، تم تعيين الحاج محمد الشواي قائدا على قبيلة بني فقوص في نفس لحظة تعيين محمد الخلاوي قائدا على قبيلة الطايفة.

لم تكن أهمية هذا الموقع غائبة منذ البداية، عن قادة الجيش الفرنسي كموقع متقدم استراتيجي يقع في عمق البرانس الذي منه يمكن التحكم في أطراف القبيلة ومحيطها القبلي شمالا وشرقا وغربا وكذا ضمان أمن تازة. أهمية هذا المعطى كان وراء زيارة الجنرال ليوطي للمركز يوم 20 ماي 1916 حيث أشرف على "استسلام" أعيان القبيلة الخاضعين كما أرسى دعائم السلطة المحلية المعينة في مواجهة بقايا ثورة الشنكيطي المتواجد بالريف والتي تحولت إلى داعم أساسي لثورة الأمير عبد المالك بالمنطقة.

تواجد الأمير عبد المالك بشرق البرانس وشمالها سنة 1917، دفع بالجيش الفرنسي إلى إقامة تحصينات وقلاع

بكل من القرية وجبل أمساف لحماية غرب وشمال مركز باب المروج، وفي نفس الوقت استكمال بناء القايدية كآلية للضبط والسيطرة وكذا توظيفها في مواجهة ثورة القبيلة بقيادة عبد المالك.

في هذا الإطار تم تعيين الحاج محمد طيطا قائدا على قبيلة وربة سنة 1917، لكنه اغتيل بعد مدة قصيرة، وعض مؤقتا بابنه أحمد طيطا في انتظار استيراد محمد الزمراني القائد "البراني" أي محمد الزمراني ابن أخ البشير الزمراني قائد قبيلة التسول المجاورة.

بين سياسة الجنرال ليوطي القايدية وسياسة المقاومة، وقع الصراع المفتوح على كل الاحتمالات. فكلما قامت الإقامة العامة بوضع أسس القايدية بالقبيلة، تحركت البنيات الاجتماعية السياسية المقاومة-مجالس الجماعة وبولرباع/أيت الأربعين- وعملت على تفكيكها وإجهاض هذا المشروع.

فبعد مقتل القائد الحاج محمد طيطا ونهب ممتلكاته وتدمير منزله، انضم القائد محمد الشواي إلى حركة المقاومة بقيادة الأمير عبد القادر سنة 1917 كما ثارت قبيلة بني فقوص وجزء من قبيلة وربة. محمد بن مسعود الذي عوض الحاج محمد الشواي كقائد ببني فقوص الثائرة، التحق كذلك بحركة المقاومة خلال شتاء 1918 قبل أن يعتقل ويتم ضم بني فقوص لقيادة محمد الخلافي، وفي نفس الوقت استسلام ما تبقى من قبيلتي بني فقوص ووربة بينما بقيت أغلب مناطق بني بوغلا غير خاضعة إلى حدود نهاية 1920 وبداية 1921.

لبنى بوغلا... واستمرت وربة في دفع غرامة الحرب المفروضة عليها...". (نفس المرجع. ص: 183).

شخصية ابن بوكعيبات ليست عادية، بل يعتبر من بين أهم أعيان فخذة أولاد حدو بقبيلة بني فقوص. اسمه ذكر كرئيس لمجلس بولرباع الخاص بقبيلة بني فقوص أثناء مقاومة الزحف الفرنسي على منطقة مسون شرق تازة. تكمن أهمية منصب رئيس مجلس بولرباع، في كون هذا المجلس المكون من عدد معين من أعيان القبيلة يتوفر على كل السلط التشريعية، القضائية والتنفيذية علي المراحي الجراوي، هو أحد أعيان فخذة أولاد جرو بقبيلة بني فقوص، يتم ذكر اسمه مقرونا بلقب القايد في الوثائق العسكرية الفرنسية كما في الذاكرة الجماعية بالمنطقة. لقد كان علي المراحي قائدا رسميا خلال ثورة بوحمارة ثم زعيما/قائدا عسكريا لمقاومة الغزو الفرنسي ولم يكن قائدا ضمن الجهاز السياسي الإداري الفرنسي. مع بداية نهاية زعامة محمد الشنكيطي للمقاومة الفعلية بتازة أواسط سنة 1915، بسبب عدم توازن القوى العسكري، اضطر العديد من الزعماء البرانس المحليين الميدانيين إلى طلب الأمان والاستسلام فكان المراحي وبوكعيبات من بينهم. يتطرق الباحث محمد الوردى إلى تقرير فرنسي مطول حول الموضوع هذا جزء منه: "لقد جاء شيخ أولاد بكار 'الكمار' إلى المعسكر ليخبر بان القائد علي الجراوي وابن بوكعيبات (بني فقوص) طلبا منه إجراء مقابلة معنا... وقد وجه القائد (Mougin) تعليماته لكل من قاضي تازة الحاج محمد بن علي بن الحسين والقائد محمد الوجاني بأن يلتحقا بالفرقة العسكرية. قضى الإثنان الليلة بضيافة الشيخ 'كمار' وكان عليهما أن يعرفا مكان انعقاد اللقاء المقترح مع آخر متمرد بني فقوص... وفي يوم 27 يوليو وأثناء تحرك فرقة مركز سيدي منصور بمحاذاة وادي الأربعاء وصل قاضي تازة ومعه القائد علي الجراوي وابن بوكعيبات... لقد عبر القائد علي الجراوي عن استسلامه بشكل تام وعن اعتذاره ووعد بأن يدعم قضيتنا بكل نشاط

وإخلاص، هو رجل يبلغ من العمر 65 سنة، لكن ما زال بإمكانه أن يمنحنا مزيداً من العمل في تدبير شؤون

القبيلة. أما ابن بوكعيبات فقد قام بكل الجهود لدفع أولاد حدو للاستسلام. (م.س.ص:182).

رغم استسلامه هذا، ثار القائد علي المراهي من جديد سنة 1916 والتحق بالمقاومة التي يقودها الأمير عبد المالك. لما أعتقل لاحقاً، وحسب الرواية الشفوية المتداولة بفخده أولاد جرو ولدى عائلته، تم إرساله إلى سجن الجديدة. وفي محاولة لاسترجاعه من جديد، أرسل قادة الجيش الفرنسي بعض أفراد عائلته إلى الجديدة من أجل إقناعه بالعودة مقابل التخلي عن المقاومة. بعد جهد جهيد افتتح بالعودة بشرط "عدم رؤية وجه النصراني".

لم تتوفر لدينا أي وثيقة فرنسية أو غيرها تتطرق إليه بعد إطلاق سراحه وعودته، بل ما بقي في ذاكرة الكبار خاصة الذين انخرطوا في ثورة الخطابي، هو أنه شارك في المعارك التي دارت بالمنطقة، خلال حصار مركز باب المروج من طرف المقاومة بما فيها معركة جبل أمساف الشهيرة خلال شهر يوليوز 1925.

يتطرق نفس التقرير السابق إلى النتائج "الإيجابية" لاستسلام كلا من المراهي وابن بوكعيبات والأعيان على خضوع القبيلة، حيث حدث ذلك بالموازاة مع استعمال القوة العسكرية الزاحفة على تراب شمال القبيلة. يقول التقرير: "...وفي يوم 29 (أي شهر يوليوز 1915) كانت الفرقة قد بلغت منطقة الدردارة قرب وادي السبت... كل أعيان الطايفة وبني فقوص ووربة عبروا عن استسلامهم وانضموا إلى الفرقة وساروا في ركبتها إلى أن أكملت جولتها... وفي يوم 30 وصلت الفرقة إلى الوليج على بعد كيلومترين شرق سوق السبت وربة، إذ وقف علي امطيظو "الجرابي" في الرسالة على التعليمات التي أعطيت له لجلب أولاد عسى إلى المعسكر باستثناء أولاد محمد المتأثرين بصنهاجة والقطا الخاضعين باستثناء قضايا الأحوال الشخصية وتوثيق عقود البيع والشراء التي تبقى من اختصاص القضاة والدول.

فحسب ترنكا Trenga: "يتم إعلان الجهاد من طرف بولرباع. كل محارب يحصل على الأسلحة والذخيرة التي يتم شراؤها كذلك بفضل الأموال المودعة لدى "الجماعة". يعين بولرباع قائد الحرب وفي غياب شخصية مؤهلة لذلك، يقوم كل ربع من القبيلة الأم بتعيين قائد ينتمي إليه. خلال احتلال فرنسا لمسون، عين الحاج محمد الشواي قائدا للحرب من طرف أحمد دعيد القادر من الطايفة "بوهليل" وبوكعيبات من بني فقوص. أنظر:

(435: Trenga :monographie..op.cit.P).

قديدر ابن بوكعيبات الذي كان من أهم أعيان فخدة أولاد حدو وأحد رجالات الثائر بوحمارة ثم أحد قادة المقاومة البرنوسية حتى لحظة استسلامه، عين شيخاً على فخدة أولاد حدو سنة 1916 وشارك في مواجهة حركة الأمير عبد المالك، جرح على ضونها في إحدى المعارك يوم 1917/02/25. (محمد الوردى: قبيلة البرانس...م.س. ص:217).

عملية استقطابه هاته وكذا توظيفه في إخضاع القبيلة كما جاء في التقرير السالف الذكر، كانت مؤقتة لأنه وما أن نضجت الثورة الريفية واقتربت من المجال التازي حتى انضم إليها مع نهاية 1923. قديدر ابن بوكعيبات الذي أقيـل من منصبه على ضوء انضمامه للثورة، سيظهر اسمه من جديد كمرشح لمشيخة فخدة أولاد حدو، حسب تقرير القبطان بريسو دمايي رئيس مكتب الشؤون الأهلية بباب المروج يوم 6 نونبر 1939.

بفخدة بني فتح قبيلة بني فقوص، وخلال انضمام القائد الشواي لثورة عبد المالك وتعويضه بمحمد بن مسعود تم تعيين محمد زينون شيخاً سنة 1917. حسب بطاقة معلومات منجزة من طرف القبطان، رئيس ملحقة البرانس يوم

1917/10/31، لم يكن لزينون أي دور في تمرد بني فتح بقيادة الشواي، حيث بقي مواليا لفرنسا، لكنه يضع رجلا هنا وهناك عبر اتصالاته وعلاقاته السرية بالثوار البرانس من بني فتح. لم تتقبل فخذة بني فتح تعيينه شيخا عليها، لأنه ليس من الأعيان، فهو مجرد حداد بسيط، ويعيش منعزلا بل مستقلا عن قانده، لكنه يستطيع تقديم الخدمات المطلوبة منه في انتظار تعويضه بشخص آخر مؤهل وذكي، عندما تستسلم بني فتح وتخضع. بفخذة الترابية كذلك، تم تعيين عبد الله بن اعمر خليفة قائد سنة 1919، ثم وحسب تقرير قبطان باب المروج بتاريخ 23 فبراير 1947، ثار كذلك سنة 1924 برفقة القائد الخلادي. ورغم استرجاعه من طرف فرنسا فقد لمع اسمه بقوة من جديد خلال السنوات اللاحقة كمنر غير قابل للترويض.

في نفس الإطار ومن أجل استكمال الهيكلية السياسية الإدارية لقبيلة بني فقوص، تم تعيين مسعود حروش بعد استرجاعه، بمشيخة فخذة أولاد جرو وهو الذي كان قد استقطب سنة 1915، من طرف سي ابراهيم الوربي لحركة عبد المالك، كما جاء في تقرير فرنسي ذكره الباحث محمد الوردى: "جمع عليه وربة يقصد ابراهيم الوربي" وبدأ يحرض باقي أفخاذ البرانس المحاذية للمنطقة غير الخاضعة على التمرد ونجح يوم 6 دجنبر في استقطاب مسعود حروش زعيم بني فقوس وبعض من إخوانه". (محمد الوردى: قبيلة البرانس... م.س. ص: 201).

لقد تم الحسم في أمر قبيلة الطايفة سابقا، منذ تعيين محمد الخلادي قائدا، حيث استطاع ضبط مجال نفوذ سلطته. أما قبيلتا وربة وبني بو علا فقد ارتبطت الهيكلية هناك بمستوى تقدم الإخضاع العسكري حتى سنة 1920/1921، خاصة وأن الخمليشي كان يهدد مواقع الفرنسيين بالحبائلة ببني فقوص وبوهارون سنة 1920، وأن عبد المالك كان لا يزال يحاول استرجاع مواقع المقاومة عبر ربط اتصالات مع زعماء مثل الحاج بقيش بهدف إنشاء حركة في الجهة المقابلة للمركز العسكري الفرنسي بالكوزات وكذلك بكزناية. (ن.م.ص: 245-246).

خلال هذه المرحلة، لم يكن بمستطاع الإقامة العامة، الاعتماد فقط على نظرية ليوطي القاضية بالتغلغل السلمي وتوظيف الأعيان مع إظهار القوة لتفادي استعمالها. لقد أبانت هذه النظرية عن محدوديتها، مما فرض على الفرنسيين تعويضها بنظرية الجنرال كورو التي تؤكد كما سبق ذكره، على أن الاحتلال المفروض بالسلاح يكون أقوى وأطول من الاحتلال الذي يتسلل بالطرق السلمية الصرفة.

بموازاة مواصلة تطبيق هذه النظرية بعمق قبيلتي غيابة وبني وراين بجنوب تازة، والمراقبة اليقظة لحرب الريف التي انطلقت مع منتصف 1920، استكمل الجيش الفرنسي السيطرة على المجال الشمالي للبرانس وإقامة قلاع وتحصينات ومراكز عسكرية في الكثير من المواقع الإستراتيجية بقمم الجبال والممرات الحساسة والمهمة: باب مولاي علي، باب أشبار، كهف الغار، العلاية، القلعة، أمساف، تايناست...

بعد هذا الإنجاز المهم، ومن أجل تجاوز التجربة الفاشلة للسياسة القايديية خلال فترة 1915-1918 التي تميزت بعدم الاستقرار، عمدت الإقامة العامة على مواصلة تعويض سياسة التفكيك بسياسة الضم والتجميع كما نظر له الجنرال ليوطي وهو يخوض الحرب في الجنوب المغربي. فلمواجهة ثورة الهيبة بأحواز مراكش، اعتمدت الإقامة العامة على القياد الكبار الذين لهم ركانز اقتصادية، واجتماعية وسياسية فضلا عن التجربة السياسية والعسكرية التي اكتسبوها من خلال اندماجهم في جهاز المخزن كقياد ووزراء منذ أواسط القرن 19.

بعد أن تم تجميع قبيلتي الطايفة وبني فصوص سنة 1918، في قيادة واحدة تحت سلطة الخلافي، واصلت الإقامة العامة عملية التجميع، عبر ضم قبيلتي وربة وبني بوغلا لسلطة محمد الخلافي، بينما تم تعيين محمد الركوك خليفة له ببني بوغلا.

لقد شكل ظهير 1 يناير 1921 القاضي بتعيين محمد الخلافي قائدا على القبائل الأربع المكونة للبرانس، نوعا من القطيعة ليس مع سياسة التفكيك فقط، بل قطيعة فعلية مع قيم وتاريخ القبيلة وبنياتها الاجتماعية السياسية المتمثلة في مجلسي الجماعة الخاصة بالدوار وبولرباع الخاص الفخدة/الفرقة/القبيلة. إن سياسة المركز هذه، تعني القضاء على هذا الإرث التاريخي للقبيلة، الغني بتعددته وفعاليته في ضمان استمرار عيش مكونات القبيلة مستقلة وحررة. من الناحية السوسولوجية، يعتبر تعيين القائد بقبيلة مثل البرانس، بداية لسياسة التفكيك الممنهج لكل البنات الاجتماعية السياسية والثقافية التي أساسها "التوازن، المساواة، العدل، الحرية والاستقلال". فالقائد كما فرضته فرنسا، ظاهرة جديدة وغريبة على المجتمع المحلي الذي قاوم منذ قرون خلت، ظهور وتبلور السلطة الشخصية المستبدة.

بموازاة مأسسة البنية التراتبية للمجال السياسي الاجتماعي، عمدت الإقامة العامة على مواصلة تدمير البنات الاجتماعية السياسية المحلية، عبر إحداث مؤسسات جديدة على أنقاض الموروث التاريخي. ففي يوم 1919/12/1 وتنفيذا لظهير 1916، القاضي بإحداث جماعات لبعض القبائل، والقرار الوزيري الصادر يوم 1919/11/8 القاضي بإحداث جماعة لقبيلة البرانس، صدر القرار الوزيري بتعيين أعضاء لجماعة قبيلة البرانس الذين يبلغ عددهم 33 عضوا.

في نفس الاتجاه وبناء على ظهير سنة 1917، القاضي بإحداث الشركات الاحتياطية، صدر في نفس الجريدة الرسمية، قرار وزيري تنفيذي لفحوى هذا الظهير، حيث أحدثت الشركة الأهلية الاحتياطية الخاصة بالبرانس ومقرها باب المروج. تختص هذه الشركة في تبادل الإعانة والسلف ويضم مجلسها الإداري، بالإضافة إلى الأعضاء الرسميين ثمانية أعضاء من بين الأعيان.

تخضع جماعة البرانس كما الشركة الأهلية الاحتياطية في الواقع، لسلطة ضباط الاستعلامات والشؤون الأهلية بينما يبقى دور الأعيان شكليا. يبلغ مجموع عدد الأعضاء من الأعيان في كلا المؤسستين 41 عضوا. وبالمقارنة مع مجالس بولرباع سواء من حيث العدد أو الاختصاصات، يتبين بأن هناك فرقا كبيرا بل قطيعة جذرية بينهما. إذا كان عدد أعضاء مجلس بولرباع بكل فخدة/فرقة هو عشرة 10، فعملية حسابية بسيطة تؤكد بأن عددهم يصل إلى 160 عضوا بمختلف الفخدات/الفرق الست عشر 16، أي المكونات الأربع لقبيلة البرانس مع العلم أن بكل ربع هناك فرقة/فخدة خامسة صغيرة منضمة إلى فخدة أخرى.

لقد تم تدمير هذه المجالس التي كانت تتوفر على كل السلط التشريعية والتنفيذية والسياسية باستثناء الأحوال

الشخصية- وتوزيع اختصاصاتها ما بين مؤسسة القائد الهرمية وضباط الشؤون الأهلية. (لمزيد من الاطلاع على بنية

مجالس الجماعة وبولرباع واختصاصاتهم، أنظر محمادي هرنان: قبيلة البرانس، إشكال الهوية والمسار عبر التاريخ، ص: 33-

37. ومحمادي هرنان: ثقافة مقاومة الاستعمار عند قبائل البرانس- البنات الاجتماعية السياسية. موقع: www.branestaza.ma.

عبر انتهاج إستراتيجية متعددة الأضلاع: القوة، الإدماج والتوظيف، التأطير السياسي والاقتصادي... استطاعت الإقامة العامة الفرنسية ضمان هدنة مؤقتة لسنوات قليلة. كان لاندلاع الثورة الريفية ضد إسبانيا، أثر كبير على منطقة حوض إيناون ككل بحكم الجوار والعلاقات التاريخية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية بين قبائل شمال وجنوب وغرب سلسلة جبال الريف.

فبقدر ما كانت الثورة الريفية تحقق انتصارات على إسبانيا، بقدر ما كانت الآمال تكبر لدى القبائل الخاضعة بالمنطقة الفرنسية التي بدأ الكثير من أعيانها وساكنتها يربطون اتصالات جديدة مع قادة هذه الثورة خاصة وأن الخطابى بدأ منذ أواخر 1923، حملة الدعاية بتراب البرانس واستقطاب بعض المقاتلين منها مثل بني بوعلام. شكل هذا المعطى كذلك، حافزا للزعيم الخطابى، كي ينقل معارك التحرير نحو مغرب فرنسا في اتجاه ورغة بالغرب والبرانس والتسول... بالجنوب، حيث احتلت قواته منطقة تايناست والقطا والحبايلة ببني فتح، خلال شهر يوليو 1924، كما بدأ يهدد مواقع الجيش الفرنسي في كهف الغار ويوهارون وصنهاجة وكزناية ومرنيسة... (للمزيد من المعلومات حول الدعاية والاستقطاب الايجابي وتهديد الخطابى للمواقع الفرنسية بشمال البرانس أنظر محمد الوردى: م.س.ص: من 278 إلى 285).

مع تصاعد وثيرة المعارك بشمال تازة، انطلق مسلسل الانهيارات ليس في الجيش الفرنسي فقط، الذي بدأ يفقد أغلب المواقع العسكرية ولكن حتى على مستوى القاعدة السكانية والسياسية والإدارية بالمنطقة. فرغم تدخل السلطان يوسف، يوم 25 يونيو 1925، لدى الزعماء التسول والبرانس ومؤاخذتهم على تقصيرهم في مواجهة الثورة، فإن انضمام الساكنة للثورة كان كبيرا جدا كما هو مبين في الجدول التالي:

القبيلة	عدد العائلات	عدد المقاتلين
البرانس	3813	1500
التسول	3638	500
مطالسة	448	280
كزناية	350	292

(ن.م..ص: 299).

بالنظر إلى العدد الكبير للعائلات البرنوسية ومقاتليها، الذين انضموا إلى الثورة، خلال هذه الفترة، وكذا عدد العائلات التي فرت بسبب سياسة إحراق وتدمير القبيلة "عام الهربة الثانية"، يمكن تصور الوضعية الحرجة التي أصبح الحكام العسكريون يعيشونها: سلطة عسكرية بعائلاتها مقيمة في مراكز لكن بدون محكومين! وهذا ما يفسر سبب المجهودات المتكررة والجادة التي بذلها الضباط لاحقا، وهم يرسلون الرسل إلى مناطق اللجوء بأقصى شمال وشرقها بهدف عودة العائلات إلى مداشرهم.

كانت البنية الاجتماعية بالمجتمع التقليدي آنذاك، تتميز بهرمية واضحة يأتي على رأسها الأعيان أي رؤساء العائلات الكبرى والمتوسطة. كان هؤلاء يشكلون فئة تتحكم في مجالس الجماعة بالدواوير وبولرباع بالفخدة والقبيلة. وعندما خضعت المنطقة للاحتلال، أدمج الكثير منهم في جهاز السلطة المحلية والجماعة والمجلس

الإداري للشركة الأهلية الاحتياطية. الكثير من هؤلاء "غدروا" ثاروا كذلك حيث نذكر من بينهم على سبيل الذكر: احميدة التايناستية، احميدة العزوزي، السريج، عبد الجبار، القاضي سي العربي، محمد الحاج الشواي... بموازاة فقدان القاعدة الاجتماعية هذه والكثير من الأعيان، انهار كذلك الجهاز السياسي الإداري المحلي. فبعد سنوات من العمل الشاق، من أجل إرساء أسس القاعدية بالبرانس، كوسيط يضبط العلاقات مع القاعدة الاجتماعية ويضمن استمرارية الاحتلال، قرر العديد من رجال وأعوان السلطة إعادة عقارب الساعة إلى الوراء -فترة 1915-1918- التي تميزت بـ"الغدرة". إنه الحنين السياسي للثورة"الغدرة في قاموس المنطقة" الذي عجل بانضمام القائد الخلافي وأخويه علال ومحمد الصغير، محمد الركوك خليفة الخلافي ببني بوعلام، محمد المهراد شيخ فخذة بني فتح، عبد الله بن اعمر مقدم فخذة الترابية، محند الحاج الجالي شيخ فخذة أولاد عسة، العربي التهامي شيخ أولاد عبو... (انظر بعض أسماء هذه الشخصيات لدى عبد السلام نويكة: أعالي إيناون ... ص: 346. ومحمد الوردى: م.س.ص: 336-337).

وتعليقا على هذه الوضعية التي تميزت كذلك بالتفكير الجدي في الانسحاب الفعلي من تازة، صرح الجنرال ليوطي يوم 1925/07/31 قائلا: "هكذا عم التفكك أي بدأ انهيار المنجز بالمغرب منذ ثلاث عشر سنة. ولمواجهة هذه الأوضاع لم نكن نتوفر سوى على قوات منهكة ومستنزفة بفعل شهرين من القتال المتواصل، حيث تقلص عددها إلى النصف بسبب القتلى والجرحى". (محمد الوردى: ن.م.ص: 314).

بخصوص هذا الانسحاب، يقول الباحث جامع بيضا: "وقد ضيقت المقاومة الخناق على الفرنسيين حتى أصبحت على مشارف كل من وزان وفاس وتازة. وبتاريخ 4 يوليوز 1925، بلغ هلع الفرنسيين درجة جعل الكولونيل كامباي Cambay - حاكم تازة- يتقدم إلى مجلس حربي انعقد في فاس بطلب قصد السماح له بالجلء من تازة، لكن طلبه قوبل بالرفض وتم تعزيز المنطقة بمزيد من السلاح والعتاد المتطور، بما فيها الطيران". (جامع بيضا: المقاومة والحركة ... ص: 40، ثم محمد الوردى: ن.م.ص: 307-308).

قضية الانهيار التي تكلم عنها الجنرال ليوطي، لا تخص فقط مجريات المعارك والهزائم وفقدان أغلب المواقع والتفكير الجدي في الانسحاب من تازة نحو الجزائر وفاس، بل تهتم المنظومة الإستراتيجية التي اعتمدت عليها الإقامة العامة. فلا القوة العسكرية ولا التأطير السياسي الإداري للقبيلة كانا كافيين في عملية الإخضاع وضمن استمرار السيطرة.

منذ دخولها مجال البرانس، وظفت فرنسا سياسة 'بقعة الزيت' كذلك في هيكل القبيلة سياسيا وإدارية عبر تعيين القياد والشيوخ والمقدمين على مستوى كل قبيلة تم إخضاعها. لكنها فشلت في ذلك مما دفع بها إلى استنساخ تجربة القياد الكبار بالجنوب المغربي وتطبيقها على البرانس عبر تعيين محمد الخلافي على قبيلة الطايفة وبني فقوص قبل أن تشمل سلطته قبيلتي بني بوعلام ووربة سنة 1921.

سياسة التجميع والضم هذه، استنفذت مقدماتها وانهارت كذلك بمجرد أن ظهرت طلائع الثورة الريفية على الحدود مع البرانس التي لا زالت ذاكرتها حية بخصوص إرثها التاريخي والاجتماعي والثقافي والسياسي. هكذا عادت القبيلة إلى تقاليد العريقة المتمثلة في:

- الانضمام إلى الزعيم البراني - الخطابي - المجاهد ضد الأجنبي الغازي أو الثائر الطامح إلى إسقاط السلطة القائمة وتحقيق العدل.

-الانخراط في المقاومة أو الثورة على السلطة القائمة، تحت قيادة زعماء حرب محليين- الخلافي- كما كانت تفعل على عهد قريب مع قادة الحرب الذين كان يعينهم مجلس بولرباع للقيام بمهام محددة وموقفة. لم يتوقف ما سماه **ليوطي** بالانهيار على الوضعية العامة فقط، بل تعداه لاحقا إلى مكانة **ليوطي** نفسه كما نظريته ومشروعه. فبمجرد وصول الماريشال **بيتان** Pétain إلى المغرب خلال شهر يونيو 1925، أصبحت أيام الماريشال **ليوطي** معدودة حيث استقال خلال شهر سبتمبر 1925 وعاد إلى فرنسا مهزوما من طرف خصمه **بيتان**. (حول ليوطي وبيتان أنظر محمد العربي: م.س.ص: 285-286 ثم عبد السلام نويكة: تازة على عهد الحماية... ص: 86).

بعد هزيمة الثورة واستسلام البرانس وغيرها من القبائل، عملت الإقامة العامة، على انتهاج سياسة قايديية جديدة في البرانس متخلية بذلك عن سياسة الضم وسلطة القياد الكبار. لقد قامت بتفكيك القيادة الكبرى منذ سنة 1925 وعينت أربعة قياد جدد محدثة بذلك قطيعة شبه كلية مع النظام القايد الذي أرساه **ليوطي**.

2- ما بعد 1926 أو مرحلة إعادة الهيكلة والمراقبة للقايديية

مباشرة مع بداية حسم الصراع العسكري أواخر سنة 1925، لصالح فرنسا، قامت الإقامة العامة بإعادة هيكلة القايديية والعمل على تأطيرها سياسيا وإداريا. كما شددت من المراقبة الدقيقة على مكوناتها تفاديا لتكرار تجربتها المرة مع القياد الثوار مثل الحاج محمد الشواي، محمد بن مسعود ومحمد الخلافي. وتم تعيين علال دعلي بن اعمر بالطايفة، عزوز بن أحمد الهزاط ببني فقوص، محمد بن أحمد طيطا بوربة قبل تعويضه لاحقا بمحمد الزمراني ثم محمد الركوك ببني بوغلا.

تفكيك القيادة الكبرى هذا، يحيلنا على الإرث السياسي للسلطان الحسن الأول وسياسته القايديية بالمغرب. فإذا كان قد انتهج بالجنوب المغربي سياسة القيادات الكبرى، فإنه وعلى العكس من ذلك اعتمد على سياسة التفكيك بحوض ايناون وشرق تازة بنواحي وجدة.

لقد انتقل عدد القياد بقبيلة الحياينة سنة 1869، على عهد محمد بن عبد الرحمان من قائد واحد إلى عشرة قياد على عهد الحسن الأول، ثم إلى إحدى عشر قائدا على عهد السلطان عبد الحفيظ. (أنظر عبد الرحمان المودن: البوادي المغربية... ص: 251-253).

نفس الظاهرة عاشتها قبيلة بني يزناسن التابعة لعمالة وجدة، حيث انتقل عدد القياد من واحد سنة 1863 إلى 10 أواخر القرن التاسع عشر. (أنظر عكاشة برحاب: شمال المغرب... الصفحة: 223-224).

انتقل عدد القياد بالبرانس على عهد الحسن الأول من اثنين إلى أربعة: في سنة 1974 عين كلا من محمد التليواني على قبيلتي الطايفة وبني فقوص، وأحمد علي الفزاري على بني بوغلا، بينما بقيت قبيلة وربة بدون قائد. وكلاهما لم يعمر طويلا بسبب اعتقالهما بمراكش على ضوء نزاع بينهما على من يحكم أوربة.

بعد ذلك بسنة، عين السلطان الحسن الأول القائد سطيوطو بقبيلة أوربة، القائد أحمد بن الطيب ببني بوغلا، القائد مسعود دعامر بالطايفة ثم أحمد دسعيد قائدا ببني فقوص. (أنظر: (Trenga : Les branes... P : 408).

تعود أسباب هذا التقسيم حسب الباحثان عبد الرحمان المودن وعكاشة برحاب كما الضابط ترنكا TRENGA إلى

الخلافات والنزاعات بين مكونات القبيلة الواحدة، مما يفرض على السلطان التدخل والتجاوب مع رغبات كل فرع من

فروع "الربع أو الخمس... القبيلة الأصل". (نفس المراجع والصفحات).

يضيف الباحث عبد الرحمان المودن عامل بيع الولاية، لتفسير ظاهرة تقلص مدة القيادة وتزايد عدد قياد الحيانة أواخر

عهد الحسن الأول. (عبد الرحمان المودن: البوادي المغربية... م.س.ص: 255).

قد تكون الخلافات والنزاعات وبيع القيادات هي السبب الظاهر للتقسيم، لكن تجاوب السلطان مع رغبة أي طرف، يتماشى مع السياسة الانقسامية التي ينتهجها اتجاه مكونات المجتمع والسلطة: الجهاز السياسي العسكري المركزي، الزوايا، العلماء، القبائل...

ففي رسالة القائد حمادة البوزكاوي إلى السلطان الحسن الأول بتاريخ 1879/12/16 يقترح هو ومولاي الأمين إضافة قيادات جديدة ببني يزناسن "لعدم اجتماعهم ولكثرة ما بينهم من الشقاق والشنآن... فلا يستقيم أمرهم إلا بهذا، وفي افتراقهم فوائد شتى للجانب العالي بالله". (عكاشة برحاب: شمال المغرب... م.س.ص: 224).

في هذه الرسالة، نجد الموقف الرسمي للمخزن من القبيلة، مُعبّرا عنه بصراحة من طرف إطارين تابعين له إن المخزن كجهاز فوقي، يتحكم في المجتمع عبر ركائزه المحلية، ويستغل كل التناقضات والصراعات بل يعمل على تأجيجها كلما كان ذلك ضروريا.

إن التناقض والصراع -حسب النظرية الانقسامية- بين مختلف أقسام المجتمع التقليدي، يهدف إلى العودة إلى حالة

التوازن من أجل ضمان الأمن والحياة للجميع. في حالة المجموعات الاجتماعية "المستقلة" عن المخزن، تتحرك

المؤسسات السياسية للقبيلة-الجماعة وبولرباع /آيت الأربعين- مدعومة من الشرفاء والزوايا المحليين الذين يمتلكون

رأسملا رمزيا ممثلا في الشرف والبركة. غالبا ما تكون لوساطة وتحكيم هؤلاء نتائج ايجابية تعود بهذه المجموعات إلى

وضعية السلم والأمن. (المزيد من التفاصيل حول النظرية الانقسامية المطبقة على المجتمع المغربي والنقد الموجه لها من طرف الباحث

Montagne(R) :Les berbères...op cit. : 181

عبد الله حمودي، أنظر:

Gellner (E) :Comment devenir...P :13

Gellner (E) :Système Tribal ...P :5.

Hammoudi (A) :Segmentarite ...PP:159-161-172.

في حالة القبائل الخاضعة أو القريبة من المراكز الحضرية، تتحرك آلية السياسة والقوة المخزنية مع دعم الزوايا والشرفاء الدائرين في فلك المخزن. عندما تعجز القوة عن فرض الأمر الواقع، تتدخل آلية الوساطة والتحكيم التي يمارسها ممثلو المخزن نيابة عن السلطان بصفته "شريف البركة" كما هو حال قبيلة بني يزناسن.

بقبائل حوض إيناون كان للزاوية الوزانية الدور الأساسي في تعيين القيادة منذ أواسط القرن التاسع عشر. وكما يشير إلى ذلك الباحث عبد الرحمان المودن قائلا: "ولقد كان الوزانيون يلعبون دورا هاما في تعيين القياد بسائر قبائل إيناون في النصف الثاني من القرن 19 م، ولدى قبائل الجبل بكيفية خاصة. هنا، عوض أن تتم التشاورات بين السلطان وأعيان القبيلة يكتفي السلطان بتزكية اختيار الشريف الوزاني الذي يقوم هو بالمفاوضة مع القبيلة الجبلية. وتدل مجموعة من الرسائل أن السلطان كان يركن إلى الوزاني لمباشرة تعيين قواد القبائل التي يستعصي على المخزن الوصول إليها: وذلك كان شأن غيابة وبني وراين... فقد كان السلطان الحسن الأول يتبع سياسة متدرجة يمكن إدراجها تحت عنوان السياسة المخزنية الانتقائية التي صادفنا منها نماذج وسوف نلتقي بأخرى فيما بعد. فثمة قبائل محيطة بالحوضر كانت تتبع

بكيفية آلية لها منها مكناسة والبرانس التي تتبع لتازة وأولاد الحاج أو هوارة التي كانت تتبع لباشا فاس". (م.س:ص:259).

قد يكون صحيحا ما ذكره الباحث عبد الرحمان المودن بخصوص مكناسة وهوارة، أما بالنسبة للبرانس فقد سبقت الإشارة إلى تعيين الحسن الأول قائد ثم أربعة قياد بعد سنة بالقبيلة التي رفضتهم فيما بعد واستعادت تقاليدها السياسية المتمثلة في مجلس بولرباع ثم قبلت لاحقا تعيين بوحمارة للقياد قبل العودة إلى تلك التقليد من جديد. حضور الشرفاء بما فيهم الوزانيين في تعيين القياد بالبرانس غير موثقة، لكنها غير مستبعدة كفضية، وهذا ينسحب كذلك على تعيينهم من طرف فرنسا ما بين 1915 و 1926، لأنها كانت تشتغل بإستراتيجية الحفاظ على الموروث الثقافي السياسي وتوظيفه في الإخضاع واستمرار السيطرة.

ورثت فرنسا من المخزن كذلك، سياسة تفكيك القيادات الكبرى وهي التي عانت كثيرا من سياسة الضم التي وحدت القبيلة تحت زعامة القايد الخلافي المقاوم. كما ورثت سياسة الاعتماد على القائد القبلي الذي يختار ويعين من بين أعيان القبيلة وليس من خارجها باستثناء تعويض القائد محمد بن أحمد طيطا الوري بمحمد الزمراني "البراني" وعبد الله شيخ الترابية بعمو "البراني" من خارج القبيلة.

تختلف السياسة الفرنسية في مجال القايدية من قبيلة إلى أخرى. فإذا كانت قد اعتمدت على تفكيك الجهاز السياسي الإداري بالبرانس، مع الاعتماد على الأعيان المحليين كقياد، فإنها وعلى العكس، طبقت سياسة القياد الكبار ذوي الأصول الأجنبية بقبيلتي التسول وغياتة.

بالنسبة لقبيلة التسول، التي تم جمع أفاذاها في قيادة واحدة، يعود أصل قائدها البشير الزمراني إلى الجنوب المغربي حيث ولد سنة 1882 بزمران نواحي مراكش. التحق الزمراني بالجهاز السياسي العسكري المخزني بفاس كقائد المئة "100"، وشارك بصفته هذه في الصراع العسكري ضد ثورة الجيالي الزرهوني 'بوحمارة'. دعم الاحتلال الفرنسي منذ سنة 1911، ثم عين قائدا على التسول سنة 1914 بفضل التجارب والمؤهلات التي اكتسبها من خلال هذين الاندماجين والولاء التام لفرنسا. لم يتم تقسيم قيادته، فحكمها معتمدا على جهاز محلي مكون من 6 أشياخ و 26 مقدا. نفس السياسة طبقت بقبيلة غياتة. أصل إدريس المجاطي من عرب مجاط الذين نقلهم السلطان الحسن الأول من الجنوب نحو الغرب على ضفاف وادي سبو. بعد مدة قضاها بوزان، هاجر جده سيدي يحيى واستقر نهائيا بأهل الواد بغياتة. بعد أن قاوم الزحف الفرنسي على تازة من جهة الغرب، واستسلامه، استرجعته فرنسا وعينته على التوالي، شيخا بأهل الواد سنة 1917، وخليفة بغياتة الغربية سنة 1923، وقاندا عليها سنة 1926، ثم ضمت إليه تباعا، غياتة الشرقية سنة 1929 وبني وجان سنة 1941. لقد توسعت قيادته إلى أن شملت القيادة كلها التي حكمها اعتمادا على تسعة من الأشياخ وعدد مهم من المقدمين.

رغم بعض الاختلافات بين كل من الزمراني والمجاطي من حيث تاريخ الاستقرار بالمنطقة وولائهما لفرنسا، فإنهما استطاعا التحكم في قبيلتهما والاندماج الكلي في مشروع توسيع احتلال المنطقة وحمايته من ثورة الخطابي والقبائل.

(المزيد من التفاصيل حول الموضوع ، أنظر الباحث إدريس محارتي: أنماط العلاقة...م.س. ص: 109-111-112-155-156-24

ومن 240 إلى 252).

شكل توطين القايدية بالبرانس، هاجسا مؤرقا لفرنسا التي وعن طريق ضباط الشؤون الأهلية عملت على ضمان

استمرار هذا الجهاز عبر التأطير، المتابعة، المراقبة والتقييم. لم يكن هذا الاهتمام ينصب على القائد أو الشيخ أو المقدم كأشخاص في حد ذاتهم بل كأدوات توظف أولا وأخيرا، وبشكل فعال وإيجابي في ضمان خضوع القبيلة، لذا كانت دائما تبحث عن البديل والتعويض تحسبا لأي طارئ.

إن وثائق الأرشيف العسكري الفرنسي المتوفرة لدينا حاليا، تخص في غالبيتها قبيلتي بني فصوص والطايفة اللتين ستكونان موضوع ما تبقى من هذه الدراسة، بينما سيتم تأجيل البحث في الهيكل السياسي الإداري بقبيلتي وربة وبني بوغلا إلى حين توفر المادة العلمية.

أ- عزوز بن أحمد الهزاط قائد بني فصوص

لم تتضمن الوثائق المتوفرة لدينا إسم عزوز الهزاط، سواء كشخص من أعيان البرانس أو كعنصر مهم في مختلف مراحل المقاومة منذ 1912، بقيادة الحجامي، الغازي، الشنكيطي، عبد المالك. ظهر اسمه بشكل متأخر في وثائق الضباط الفرنسيين بسبب مساهمته في مواجهة ثورة الخطابي والقبائل.

لقد تمت الإشارة إلى العديد من الأعيان والزعماء المحليين، الذين انخرطوا ما بين 1902 و 1925 في هذه الثورات/المقاومات وكذا الذين استمالتهم فرنسا وعينتهم قيادا أو شيوخا، "أما الأعيان الموالين مثل الهزاط والخليفة الركوك فقد أنيط بهما مهمة قيادة مفرزة بني بوغلا، وألقي بهما على غرار 'الكوم' والفيالق الأهلية إلى الخطوط الأمامية في مواجهات دجنبر 1925 ببني وليد وصنهاجة"، على حد تعبير الباحث (محمد الوردى: قبيلة البرانس...م.س.ص: 353).

شارك الهزاط في هذه المعارك كقائد مؤقت، عين يوم 1 نونبر 1925. لكنه وكما ذكر الباحث إدريس محارتي بخصوص فك الحصار عن مركز باب المروج أواسط سنة 1925، والقضاء على الثورة الريفية، "... يرجع ذلك" بالأساس إلى العتاد الحربي الكبير الذي وظف خلال هذه العمليات من جهة، والدعم والمساندة التي قدمتها فئة صغيرة من بني فصوص (جزء من الترابية وأولاد حدو)، بقيادة القائد الهزاط من جهة ثانية، الذي لم يتوان عن القتال إلى جانب الفرنسيين، من خلال تشكيلة لنواة من الموالين الذين انضموا بشدة طيلة المعارك الطاحنة والدموية بكل من أمسفت' أمساف على الأصح' وصف العرق، وجبل النهير، قبل أن يعلن البرانس من جديد عن خضوعهم في بداية أكتوبر 1925 م، باستثناء 200 عائلة لا زالت منشقة... (كما) كان له دور كبير في القضاء على حركة ابن عبد الكريم وإلقاء القبض عليه بتاركيست في ماي 1926 م، معلنين 'أي الفرنسيين' بذلك نهاية المقاومة الريفية، هذا في وقت كان القائد الهزاط قد جمع الغرامات الحربية التي فرضت على الأهالي، الذين كانوا منشقين عن سلطات الحماية، والتي حددت في 598000 (ألف فرنك؟)، وقد استطاع القائد تحصيل 578778 وإرسالها بتاريخ 16 مارس 1926 إلى مكتب ضباط الشؤون الأهلية بباب المروج". (إدريس محارتي: أنماط العلاقة...م.س.ص: 197-198).

بالإضافة على هذه المعطيات وحسب بطاقة معلومات أنجزها القبطان إسكول رئيس ملحقة الشؤون الأهلية بباب المروج -وثيقة بتاريخ 11 يناير 1946- بهدف اقتراح توشيح القائد عزوز بالوسام العلوي، هناك إشارة إلى كون عزوز

الهزاط شارك ضمن الجيش الفرنسي كرئيس لمجموعة من الموالين البرانس سنتي 1925 و 1926 في العمليات

جاءت مشاركة الهزاط في المجهود الحربي الفرنسي في ظرف جد عصيب بالنسبة للجيش الفرنسي الذي فقد الكثير من المواقع بل أصبح التفكير جديا لدى ضباط الجيش الفرنسي في الانسحاب من تازة، وهذا ما لخصه الجنرال ليوطي في كلمة "الانهيار" قائلا في رسالته إلى بريان BRIAND وزير الشؤون الخارجية الفرنسية يوم 31 يوليو 1925: "هكذا عم التفكك، أي بدأ انهيار العمل المنجز بالمغرب منذ ثلاث عشر سنة، ولمواجهة هذه الأوضاع، لم تكن تتوفر سوى على قوات منهكة ومستنزفة بفعل شهرين من القتال المتواصل حيث تقلص عددها إلى النصف بسبب القتلى والجرحى". (الباحث محمد الوردى: قبيلة البرانس... م.س.ص: 314).

مجهود الهزاط هذا، وفي هذا الظرف العصيب يذكرنا بمجهود محمد الخلافي خلال مرحلة تعيينه قائدا على قبيلة الطايفة، حيث عاش الجيش الفرنسي آنذاك نفس الوضعية الحرجة في مواجهة ثورة القبائل بقيادة الأمير عبد المالك للغزو الفرنسي. وهي مرحلة عبر عنها ليوطي خلال زيارته لتازة يوم 5 يونيو 1917، بنفس الكلمة قائلا أن الفرنسيين: "باتوا على وشك الانهيار التام بسبب ضعف القوات عددا وخبرة وازدياد نشاط الثوار". (ن.م.ص: 224).

يعود تعيين عزوز كقائد على قبيلة بني فقوص، إلى الأسباب التالية:

- الفراغ الكبير الذي تركه مختلف الأعيان الذين وبعد استسلامهم، عُين عدد كبير منهم قيادا أو شيوخا أو مقدمين ثم عندما توفرت ظروف الثورة "غدروا" ثاروا.

- صعوبة إن لم نقل استحالة استنساخ القايدي المطبقة في قبيلتي التسول وغياتة، وفرضها على مجموعات اجتماعية لا تقبل قيمها وثقافتها وتجربتها السياسية، إلا الزعيم الثائر وليس القائد المستبد. وكاستثناء لهذه القاعدة تم فرض محمد الزمراني البراني- من خارج البرانس- قائدا على قبيلة وربة سنة 1934. لكن حدث هذا بعد أن استطاع الجيش الفرنسي تدبير شأن قبيلة وربة بواسطة القائد طيطا الابن، وكذا فرض الاستسلام التام والسيطرة العسكرية الشاملة على كل البرانس.

- ولاء عزوز الهزاط غير المشكوك فيه والمستمر لفرنسا، ومشاركته الإيجابية في مواجهة ثورة الخطابي والقبائل قبل تعيينه قائدا مؤقتا ثم قائدا رسميا لاحقا.

على عكس ما ذكر بخصوص الأصول البرانية لقائدي التسول وغياتة، فإن عزوز الهزاط وحسب الباحث ادريس محارتي، من مواليد سنة 1892 بدوار عين طرو بفخدة الترابية قبيلة بني فقوص. بها تابع دراسته القرآنية واهتم بالفلاحة كما انتمى روحيا إلى زاوية سيدي أحمد بورومية. (أنظر ادريس محارتي: أنماط العلاقة... م.س.ص: 190).

أصول الهزاط القديمة، حسب ذاكرة المسنين بالمنطقة تعود إلى أولاد بوريمة بقبيلة مغراوة شرق البرانس، وإن كان هذا صحيحا، فإن استقراره عائلته بالمنطقة يعود لعقود كثيرة.

طوال مرحلة 1912-1925، ظل المسار السياسي لعزوز الهزاط غامضا وشخصيته مجهولة، خاصة وأن هذه

المرحلة تميزت بالظهور القوي للعديد من أعيان وشخصيات قبيلة بني فقوص، على مسرح الأحداث العسكرية، والسياسية والإدارية.

لقد عينته فرنسا قائدا مؤقتا، يوم 1 نونبر 1925 ، ولم يتم ترسيمه في القيادة إلا يوم 14 يوليوز 1941 بظهير رقم 115 (بطاقة معومات منجزة من طرف القبطان اسكول بتاريخ 1945/05/04).

لا يعتبر هذا التعيين اعترافا فقط، بمجهودات الهزاط ومكافأة له على كل ما قام به لصالح فرنسا، بل يدخل كذلك ضمن هيكله القبيلة وملء الفراغ الكبير الذي خلفه القياد السابقون مثل الشواي وحروش والخلادي والأعيان الثائرون. وهذا ما يفهم من الفارق الكبير الفاصل بين تاريخ التعيين وتاريخ الترسيم. فطوال المرحلة الطويلة الفاصلة ما بين التاريخين، كانت الإقامة العامة تبحث عن بديل مقنع من أجل تعويض القائد الهزاط.

في دراسته حول القايدية يقول إدريس محارتي بأن الهزاط: "احتل مكانة مهمة بين القياد الآخرين مستفيدا من وضعه الاعتباري الذي يجعله القائد الأول في البرانس وأن القياد الآخرين بكل من فخدة الطايفة وفخدة وربة، ظلوا مرتبطين بحكمه وسلطته، ويستمدون شرعيتهم وقوتهم من هيئته ومرتبته الاجتماعية والسلطوية، بحيث يمكن القول بأنهم ظلوا تابعين له، ولا يستطيعون تجاوزه في تحركاتهم العامة، مما يجعلنا نقر بأن القائد الهزاط قائدا على فخدة بني فقوص بالاسم والتنصيب لكنه يتحكم في مجال القبيلة برمتها، بالفعل والقوة، وأن واقع الأمر يشير بأنه السيد المطلق بها، مما جعلهم يشكلون امتدادا لنسق سلطته التي نجح في نسجها بالمجال البرنوسي، وإخضاع القبائل بمختلف الوسائل معتمدا على دعم هؤلاء القياد وحظوة مكاتته لدى سلطة الحماية، وعلى ذكائه ودهائه كما تحدثت التقارير العسكرية غير ما مرة، حيث كانت تصفه بالقائد المخلص والممتاز الذي يمتثل وينفذ ما يطلب منه". (إدريس محارتي: أنماط العلاقة... م.س.ص: 186).

لا بد من الوقوف على 'ظاهرة مركزية سلطة الهزاط بين قياد البرانس' التي هي عنوان هذه الفقرة والإدلاء بالملاحظات التالية:

- تتشكل كونفدرالية البرانس من أربعة أرباع أي قبائل وليس ثلاثة، وهي بني بوغلا، بني فقوص، وربة ثم الطايفة. كل ربع/قبيلة يتكون من أربع فرق/فخذات بالإضافة إلى ربع صغير غير مستقل وملحق بإحدى الفرق. تعتبر بني فقوص كما الطايفة قبيلة، وليس فخذة وتضم أربع فرق/فخذات وهي أولاد جرو، أولاد حدو، بني فتح ثم الترايبة التي ضمت إليها في وقت سابق فخذة اللحاحة. على ضوء هذا يستنتج بأن مجال سلطة الهزاط يخص قبيلة بني فقوص ككل.
- غابت قبيلة بني بوغلا البرنوسية، كربع قائم بذاته عن مكونات البرانس، وقد يعود السبب إلى كون فرنسا أبطقت على قيادات قبائل الطايفة، وربة وبني فقوص تحت سلطة قبطان مركز باب المروج بينما ومنذ 1933 ألحقت قيادة بني بوغلا بمركز تاياناست، وهذا ما لم ينتبه إليه الباحث.
- لم يكن عزوز الهزاط لا السيد الحاكم المطلق بالبرانس، ولا القياد الآخرين مجرد امتداد لنسق سلطته وتابعين

له... رغم كونه كان وفيما مخلصا لفرنسا التي لم تشك ولو مرة واحدة في ذلك، كما كان مجدا خدوما مجتهدا وهذا باعتراف القبطان إسكول ESCOULLE نفسه حيث قال: "فالقائد عزوز يقود السكان بشكل جيد حيث فرض نفسه عليهم منذ حرب الريف، وبفضل التحفيز المستمر من طرف السلطات المحلية، فإنه يبذل مجهودات شخصية في العمل اليومي". [رسالة القبطان إسكول إلى رئيس الحماية العسكرية بتايناست بتاريخ 1939/12/19].

لقد كان ضباط مركز باب المروج واعين جدا بصعوبة إنجاز مهام إخضاع قبيلة بني فقوص التي يصعب قيادتها من طرف قائدها وهذا ما سجلته تقاريرهم الاستخباراتية في حينه، حيث غالبا ما توصف مكوناتها ب"أهم وأصعب فخذة". [تقرير القبطان بريسو دمايي بتاريخ 1939/11/06 وتقرير إسكول بتاريخ 1947/02/23 ثم بطاقة معلومات بتاريخ 1951/12/20].

رغم الدعم والعطف والتحفيز الذي كان يتمتع به الهزاط من طرف ضباط الشؤون الأهلية بباب المروج، فإنه كان يخضع للمراقبة والتأطير الصارمين الموازيين للحماية التي كانت تشملته ضد أعدائه داخل القبيلة وخارجها. فطوال سنوات حكمه، كانت التقارير تنجز حول احتمال تعويضه بمرشحين آخرين، يتم التنقيب عنهم من بين الشخصيات والأعيان داخل بني فقوص.

توطين الهزاط كما القايدية ببني فقوص، لم يكن بالمهمة السهلة بالنسبة لضباط الشؤون الأهلية الذين عانوا في السابق كما تم التطرق إلى ذلك، حيث كان عليهم التفكير في كل الاحتمالات وتهييء كل الخيارات والقرارات البديلة، هذا عدا عن تنصيب أنفسهم حماة للهزاط. لقد تدخلت مرارا وتكرارا من أجل تدبير الصراع والتنافس بين القياد وتوظيفه لصالحها كما تدخلت بحنكة في حل مشاكل القائد الهزاط الداخلية مع الساكنة ومع الأعوان.

علاقات القائد الهزاط مع محيطه الخارجي لم تكن دائما جيدة. ففي يوم 1935/09/12 وخلال موسم 'لامة' الشيخ زروق التي تقام بالضريح بقبيلة الطايفة، وقع نزاع كبير بين القياد الثلاثة: محمد الزمراني قائد ورية، علال قائد الطايفة والهزاط قائد بني فقوص. فرضت هذه الأزمة على الملازم مانفيل MANEVILLE التدخل من أجل وضع حد لها قبل أن يوجه لاحقا تقريرا في الموضوع إلى رئيس حماية تايناست.

يستهل الملازم مانفيل بداية التقرير قائلا: "على إثر الحادث الذي وقع يوم 12 شنتبر 1935 في ضريح سيدي أحمد زروق بين قياد قبيلة البرانس، يشرفني أن أقدم إليكم تقريرا عن التحقيق الذي أجرته أيام 12 و13 و14 شنتبر. لا يمكن الإحاطة بالدقة المطلوبة بأسباب حادث 12 شنتبر دون استحضار عوامل النفور والكراهية بين قياد البرانس، على خلفية المكائد والغيرة والخصومات والأحقاد الشخصية، التي تعود لعشر سنوات". وبعد عرض بعض تفاصيل ما وقع ومحاولات الصلح وتهدة الأجواء وتدخل الشرفاء بدون جدوى، يلتبس منه استدعاءهم للحضور إلى مكتبه و"توجيه الملاحظات التي يستحقونها". (الباحث محمد الخدادي، ترجمة النص تحت عنوان: قياد البرانس تحت

مجهر سلطة الحماية الفرنسية. موقع www.branestaza.ma، ص: 4-1).

يستنتج من هذا التقرير ما يلي:

- دور العمل الإستخباري للضباط في جمع المعلومات الدقيقة وتوظيفها في اتخاذ القرار والتحكم في القايديّة والمجتمع.
 - يعود التوتر الحاد في العلاقات ما بين هؤلاء القياد، إلى سنة تنصيبهم أي 1925 باستثناء الزمراني الذي عين لاحقا.
 - تدخل الضباط على مستوى مركزي باب المروج وتايناست، يدخل ضمن سياسة الحماية القاضية بتنظيم حقل الصراع والتنافس بين القياد ك'حكم' وهي الوظيفة التي تتقاسمها مع الشريف المحلي والسلطان بالمركز: إنه استحضار فعال للتقليد والرمزي الذي يتحول إلى قوة مادية عند توظيفه.
- علاقة الهزاط مع محيطه خارج البرانس شابها التوتر كذلك. ففي يوم 18 غشت 1948، تم تعنيف لحسن ابن أخ القائد الهزاط من طرف بعض الأشخاص بقبيلة كزناية المجاورة التي يحكمها القائد المدبوح. حول هذه الواقعة، يقول كروطان CAROUTIN، قبطان باب المروج في رسالة إلى القبطان الرئيس المكلف بالشؤون الأهلية بتايناست: "يعتبر القائد أن سي لحسن، كان موضوعا للإهانة المدبرة مسبقا والاعتداء المبيت. لا يتعلق الأمر بسي لحسن كشخص عاد بل هو قريب القائد عزوز. سي لحسن 'شخصية' قد لا تكون مهمة، لكن مراعاة للقائد عزوز الخادم القديم للمخزن، علينا الأخذ بعين الاعتبار هذا الجانب من القضية ومطالبة رئيس مكتب دائرة أعالي مسون بالمتابعة الصارمة والقصوى للمعتدين على سي لحسن. وإذا تبين من خلال التحقيق بأن هناك خطأ حقيقيا من جانب سي لحسن، يطبق عليه القانون أو من الآن فصاعدا، يمنع نهائيا من الدخول إلى دائرة أعالي مسون". (أنظر ترجمة الرسالة، محمادي هرنان، موقع: www.branestaza.ma، ص: 2).

موقف القائد عزوز هذا من الاعتداء الذي اعتبره مبيتا ومدبرا، يعكس إلى حد ما نوع علاقته مع الجارة قبيلة كزناية وقاندها المدبوح. تحتفظ ذاكرة ساكنة المنطقة بواقعة أخرى مماثلة، مفادها أن القائد المدبوح تطاول على أرض ساكنة فخذة أولاد حدو التي تخضع للهزاط فحرثها. وأمام عدم تدخل الهزاط، لجأت الساكنة المتضررة إلى عبد السلام قائد قبيلة الطايفة البرنوسية الذي توجه إلى منزل المدبوح مرفوقا بفرقة من فرسان الطايفة. عندما خرج المدبوح من منزله بأحد الجبارنة، صاح القائد عبد السلام مهددا المدبوح: "إذا كان المدبوح هو من حرث الأرض، فإن الحي هو من سيحصدها"، ثم أمر سكان فخذة أولاد حدو بإخباره عندما يحين وقت الحصاد.

عندما أخبر القائد عبد السلام بحلول وقت الحصاد، توجه بنفس العزيمة والرجال إلى المنطقة وأشرف على حصاد ودرس المحصول الزراعي.

من خلال هاتين الواقعتين وتصريح القائد عزوز، يتبين بأن العلاقة مع المدبوح لم تكن جيدة، مما تطلب من الضباط الفرنسيين التدخل من أجل إنصاف الرجل الخادم الوفي.

علاقة القائد الهزاط ببعض شخصيات قبيلة بني فقوص نفسها، كانت كذلك غير جيدة. يشير تقرير منجز من طرف إسكول قبطان باب المروج إلى توتر العلاقة بين عبد الله بن اعمر شيخ فخذة الترابية وبين كل من القبطان والقائد الهزاط. لقد رفض الشيخ عبد الله بشكل علني إقامة الكاتب الخاص للقبطان في منزله، خلال منتصف شهر فبراير

1947، كما لم يقدم أي مساعدة في عملية استخلاص ضريبة الترتيب. هذا بالإضافة إلى عصيانه وعدم انضباطه لأوامر القائد الهزاط الذي سبق له أن وقع شجار علني بينهما في سوق الثلاثاء الترابية، وأخر سنة 1930. (أنظر تقرير القبطان إسكول بتاريخ 1947/02/20).

يتطرق التقرير النصف الشهري لشهر يونيو 1947، والمنجز من طرف إسكول ضابط مركز باب المروج إلى تفكك البنية الإدارية التي كان يعتمد عليها الهزاط في التحكم في القبيلة. لقد شكل الشيخان، عبد الله بن اعمر شيخ فخذة الترابية والدوزي شيخ فخذة أولاد حدو اللذين تمت إقالتهم مؤخرا، حلفا مضادا للقائد الهزاط. يتكون هذا الحلف وبالإضافة إلى هاتين الشخصيتين، كلا من بولحية شيخ فخذة أولاد رحمون، وشيخ فخذة أولاد عبو والشتيوي شيخ الفلاحة. يتحرك هذا الحلف المضاد على واجهتين: الأولى هي القيام بالدعاية السياسية للوطنية بقبيلتي الطايفة وبني فقوص والثانية هي خلق صراع بين حمو الشيخ الجديد بفخذة الترابية والقائد الهزاط. ولمواجهة هذه الوضعية، تدخلت سلطة المراقبة بباب المروج لوضع حد للنشاط السياسي الدعائي والحيلولة دون فك الارتباط بين الشيخ حمو والقائد الهزاط. (أنظر تفاصيل التقرير الخاص بمرحلة 06/15 - 1947/06/30).

بالإضافة إلى شخصية عبد الله بن اعمر الذي حصل على المشيخة مباشرة من الجنرال رئيس منطقة تازة رغم الموقف السلبي للقائد وسلطة المراقبة، هناك شخصيات أخرى خلقت متاعب كثيرة للهزاط. فحسب تقرير قبطان باب المروج بتاريخ 1936/12/04، لم يكن أحمد بن محمادي، الشخصية الأهم في بني فقوص وشيخ الترابية، والذي يمكن أن يعوض الهزاط في منصب القائد، خاضعا لهذا الأخير بل يشتغل بشكل مستقل عنه.

خلال سنة 1947 وبعد أن هدأت الأوضاع السياسية بالترابية والطايفة التي كان وراءها الدوزي وعبد الله، الشيخان المقالان، ظهرت الدعاية السياسية للوطنية، من جديد في فخذة أولاد حدو بتحريض من السيد المختار بليمانى المبحوث عنه بسبب عدم إنجاز الأشغال. عصيان وتمرد بليمانى المنتمي إلى عائلات الشرفاء، على القائد يتمثل في الامتناع عن تنفيذ الأوامر، رغم توصله بخمسة إشعارات من طرف الشيخ حمو والمقدم. وعلى إثر ذلك حكم عليه بثلاثة أشهر حبسا، لرفضه المتكرر وأمر بالقيام بالأشغال ذات المصلحة العامة. (رسالة من القبطان إسكول إلى رئيس دائرة تايناست بتاريخ 1947/08/01).

غالبا ما كانت سلطة المراقبة تغض النظر عن الكثير من التجاوزات من بينها حيازة الأملاك العقارية بطريقة أو أخرى، وتسخير الساكنة في القيام بالأشغال المتعددة لفائدة القيادة وحتى الرشاوي و"الهدايا". إنه جزء من سياسة فرنسا القايدية التي تقضي بضرورة أن يكون القائد وأعوانه من بين الأعيان الأغنياء بالقبيلة.

شكلت هذه السياسة بداية التفكير المنهج للبنى الاقتصادية الاجتماعية التقليدية التي كانت تعتمد على نوع من التوازن ما بين رؤساء العائلات الغنية أي الأعيان، حيث ظهرت مع مرور الوقت تراتبية جديدة أساسها الثروة التي يوفرها الموقع في الجهاز السياسي الإداري، وبذلك خلقت فئة قليلة شكلت رأسا جديدا في أعلى الهرم الاجتماعي.

إن اختصاصات القائد المتعددة، واتساع مجال سلطاته ليشمل جميع مجالات الحياة بما فيها المجال القضائي الزجري، لا يعني بان للقائد سلطة مطلقة، بل تخضع ممارساته اليومية للمراقبة الدقيقة.

في سنة 1948، تداولت الساكنة خبر التصرفات "السيئة" للقائد عزوز، بمناسبة عملية جمع القمح بالأسواق، فما كان على ضابط مركز باب المروج إلا القيام ببحث عميق في الموضوع ومراسلة ضابط تاياناست قائلا: "قمت ببحث سري لدى عناصر مختلفة من الساكنة المغربية بملحقة باب المروج، ولم يتم التأكد من المعلومات موضوع رسالتك". (من القبطان كروتان GAROUTIN باب المروج إلى اليوتنان كولونيل بتاياناست بتاريخ 1948/09/13).

في نفس السياق، لم يكن للقائد سلطة مطلقة في المجال القضائي بل كانت محدودة. بخصوص هذا الاختصاص، يقول الباحث إدريس محارتي، بأنه وحسب ظهير 1914/01/28 حول السلطة الزجرية، "لا يمكن للقائد أن يصدر حكما لأكثر من 15 يوم من الحبس دون استشارة سلطات المراقبة، وكل الجرائم التي تتجاوز عقوبتها السجنية سنة وغرامتها 1000 بسيطة حسنية". (أنظر ادريس محارتي: أنماط العلاقة... م.س.ص: 98).

حدود سلطة القائد في هذا المجال كانت جد ضيقة على عكس ما ذكره الباحث محارتي. لقد أصدر القائد عزوز حكما بالحبس لمدة 15 يوما وغرامة قدرها 250 فرنك على كل من محمد بن الحاج المهرداد شيخ فخذة بني فتح وأحمد بن علي الدوزي شيخ فخذة أولاد حدو بسبب عدم القبض على امرأة تمارس الدعارة السرية داخل ترابهما وكذا بسبب العصيان وعدم تنفيذ الأوامر والعمل على تشويه سمعة القائد لدى سلطة المراقبة. بمجرد توصله بالحكمين أرسلهما قبطان مركز باب المروج إلى رئيس دائرة تاياناست بهدف المصادقة وليس الاستشارة. (رسالة من قبطان باب المروج إلى رئيس دائرة تاياناست بتاريخ 1934/10/24).

مكانة القيادة كما الأعوان في الجهاز السياسي المحلي غير آمنة ولا دائمة، حسب منطق سلطة المراقبة التي تتحكم في التعيين والإقالة والتعويض بناء على معايير معينة ودقيقة. إن تقييم أداء رجال وأعوان السلطة عمل سياسي وعقلاني مستمر حيث وبناء على نتائجه، يتم الحفاظ على الشخص في منصبه أو تعويضه بمرشح آخر تم انتقاؤه مسبقا اعتمادا على عمل استخباراتي دقيق للغاية.

رغم وفائه لفرنسا وإخلاصه في العمل، لم يستثن القائد الهزاط كما غيره من القيادة من هذه قاعدة البحث عن البديل. ففي سنة 1936، تم استبعاد أبناء أخ الهزاط من لائحة الترشيح للقيادة بسبب صغر سنهم وعدم نضجهم لصالح أحمد بن محمادي أهم شخصية في بني فقوص وشيخ فخذة الترابية. فهو الذي يستطيع مع قليل من الحظ، قيادة القبيلة بفضل حيويته ونشاطه ومصادقته. وفي نفس الوقت وجب الاحتفاظ في لائحة الانتظار بأبناء أخ الهزاط إلى حين نضج شخصيتهم. (أنظر تقرير قبطان باب المروج بتاريخ 1936/12/04).

نفس الشيء تكرر مع بعض الفارق في سنة 1939 حيث يكتب القبطان: "يعتبر عبد الله شيخ الترابية، الشخصية الوحيدة المؤهلة لأي تعويض محتمل للقائد عزوز. لقد اتضح بأن أبناء أخ القائد... الذين يدورون في فلكه، غير قادرين على ضمان تسيير القبيلة. فرغم خصالهم الحميدة ونواياهم الحسنة فإنهم لن يستطيعوا بسبب صغر سنهم، فرض أنفسهم على هذه القبيلة التي يصعب قيادتها. وعلى العكس يتوفر الشيخ عبد الله على شخصية جادة، غنية وناضجة مما جعل عائلة القائد الحالي تكن له العدا، ولم تغفر له لحد الآن توليه منصب الشيخ، ومع ذلك فله من المهارت ما يكفي للتغلب على مقاوماتهم وفرض نفسه عليهم. لا يوجد أي شيخ آخر أو أي شخصية من الأعيان

يمكن ترشيحها لقيادة بني فقوص. (أنظر تقرير القبطان بريسو دمايي Brissaud demaillet بتاريخ 1939/11/06. ترجمة

محمدادي هرنان بموقع www.branestaza.ma).

في سنة 1945، تم استبعاد كل الشيوخ بما فيهم عبد الله بن اعمر، المرشح السابق بسبب العصيان والقيام بالدعاية السياسية للوطنية، كما تم استبعاد كل أفراد عائلة الهزاط بما فيهم ابنه محمد الصغير السن. "لكن حاليا، وإذا طرح مشكل تعويض القائد عزوز في المستقبل القريب، فتقديري هو أن من يستطيع تعويضه في ظروف جيدة من أجل مصالحنا العليا، ولما فيه الخير لبني فقوص هو الابن الآخر لأخيه "أي" سي لحسن بن الحاج محمد الهزاط. فهذا الأخير يقتسم عمليا مع سي محمد مهام الخليفة بشكل غير رسمي بل وبدون شك يشغل أكثر منه. إن معرفته بالقبيلة جيدة، ويحل باسم القائد العديد من المشاكل الاقتصادية والتموين التي تفرض نفسها ويتحرك كثيرا لهذا الغرض. إنه نشيط وذكي وحركي بالتأكيد. إنه وفي للمخزن ولا مجال من التخوف من أي مفاجأة بهذا الخصوص، ويتوفر على شخصية قيادية وله تكوين يؤهلانه لقيادة القبيلة. يجب مراقبته وتوجيهه عن قرب منذ البداية، ومع ذلك يتضح بأنه هو المؤهل للنجاح في بقاء بني فقوص على الطريق الصحيح وحكمهم بدون مشاكل. إذا فهو الذي يمكن اقتراحه حاليا لأي تعويض محتمل للقائد عزوز. (رسالة إسكول قبطان باب المروج إلى رئيس دائرة تاياناست بتاريخ

1945/12/19. ترجمة محمدادي هرنان بموقع www.branestaza.ma).

لظروف لا تتوفر على وثائق من أجل فهمها، تمت سنة 1951 عملية شبه انقلابية تمثلت في استبعاد كل أفراد عائلة الهزاط من لائحة المرشحين للقيادة، لصالح عبد السلام المهرداد شيخ بني فتح، أهم وأصعب فخذة منذ مارس 1942. إنه وحسب قبطان باب المروج، وريث عائلة المهرداد العريقة ويتمتع بنفوذ قوي وسلطة أكيدة على القبيلة، هذا بالإضافة إلى أنه ذكي ويعرف الكتابة والقراءة بالعربية ويصلح أن يكون قائدا محتملا لبني فقوص. (بطاقة معلومات منجزة من طرف برتران BERTRON قبطان مركز باب المروج بتاريخ 1951/12/29).

طوال مرحلة 1915-1926، شكل توطين القايدية بالبرانس هاجسا مؤرقا لسلطة الإقامة العامة، واستمر هذا الهاجس كذلك خلال المرحلة اللاحقة رغم استكمال السيطرة العسكرية على المنطقة. إن السوابق "الإيجابية" للقائد الهزاط ووفائه وتفانيه في القيام بكل ما يطلب منه... كل هذا لم يشفع له أمام صرامة منطق المصلحة الذي تتبناه سلطة المراقبة. كانت هذه الأخيرة تبحث جاهدة عن بديل له، لكن وفي غياب المرشح الأفضل خاصة في ظروف تميزت بتنامي الفكر الاستقلالي، استقر القرار على إبقاء الهزاط قائدا حتى نهاية الاستعمار مع توشيحه بوسامي الحرب ووسام الشرف بدرجة فارس ثم اقترح لنيل وسام علوي.

لم تكن السياسة القايدية لتتوطد، وتستمر دون استكمال هياكلها القاعدية، عبر تعيين عدد من الشيوخ والمقدمين الذين كانوا بدورهم يخضعون لعمليات انتقاء بناء على معايير دقيقة، كما كانوا يخضعون للمراقبة والتقييم الذين يحددان مصيرهم في المنصب. وكانت وضعية الكثير منهم "أسوء" بكثير من وضعية القائد.

استغلت الإقامة العامة بذكاء الموروث التاريخي والسياسي والثقافي للقبيلة، وعينت الشيوخ والمقدمين، اعتماداً على التقسيم السوسيوولوجي كأساس صلب. نفس الموروث وظف في عملية الترشيح، بحيث ارتكز انتقاؤهم على معايير محددة سلفاً مثل الانتماء إلى الفخدة، الموقع الاجتماعي والوجاهة، النفوذ، الكفاءات الشخصية... وأضيفت معايير جديدة مثل السوابق السياسية والقضائية والولاء لفرنسا.

إذا كانت سياسة الإقامة العامة، قد استقرت قبل سنة 1926، على تعيين القائد على بني فقوص من بين أعيانها قبل أن تعمل على ضم كل قبائل البرانس للقائد الخلافي، فإنها حافظت على البنية الرباعية الداخلية لقبيلة بني فقوص المتمثلة في تعيين شيخ على كل فخدة ولم تعمل على جمع المشيخات في مشيخة واحدة أو اثنتين....

حافظت فرنسا كذلك، على عامل انتماء الشيخ إلى فخذته مع بعض الاستثناءات، التي كانت الإقامة العامة مضطرة إلى اللجوء إليها، كما هو حال الشاوش حمو. فبسبب تمرد عبد الله بن امر شيخ فخدة الترابية وغياب شخصية مؤثرة بالفخدة وموالية لفرنسا تم "استيراد" الشاوش حمو من مركز ظهر السوق بقبيلة مرنسية، وتسويقه في مجال الترابية.

وظفت الإقامة العامة كذلك الموروث الأنثروبولوجي للقبيلة، التي تتميز بوجود هرمية صلبة في بنية العائلات خاصة الممتدة. غالباً ما يكون بأعلى هرم هذه البنية رئيس، كالجد أو الأب أو الأخ، حيث يتوفر على مكانة خاصة وله سلطة على محيطه العائلي، وهو ما يمكنه من الحفاظ على ممتلكات العائلة وتضامنها وحمائتها وتمثيلها على مستوى جماعة الدوار وحتى الفخدة. بجانب هذا الرئيس، تظهر وتتطور شخصية ما، قد تكون الابن أو الأخ أو ابن الأخ، فترث المكانة المحورية لرئيس العائلة.

لم يغب هذا المعطى عن الإقامة العامة بل وظيفته في استمرار القادية عبر "توريث" المنصب السياسي والتعيين أو على الأقل اقتراح أحد أفراد عائلة القائد أو الشيخ للمنصب. من بين المرشحين المفضلين لمنصب القائد ببني فقوص، اشتغلت سلطة المراقبة على أبناء القائد عزوز وعلى أبناء أخيه، كما اشتغلت على أبناء الشيوخ من أجل تعويض آبائهم مثل عبد السلام المهراد، بوجمعة زينون، الشواي...

في غياب مرشح من داخل العائلة، يتم اللجوء إلى دائرة البنية الاجتماعية السياسية الموسعة، أي الفخدة التي تتميز شبكتها بالعديد من العلاقات المتينة كالمصاهرة أو الانتماء إلى مجموعة اجتماعية كبرى لا يتحدد التضامن بين أعضائها بالانتماء إلى جد واحد ولكن بالانتماء إلى معطى تاريخي اجتماعي مثل الهجرة من خارج القبيلة إلى داخلها.

في غياب الوريث من داخل عائلة امطيوطو شيخ فخدة أولاد جرو، تم اقتراح محمادي الغزالي للمشيخة. بالإضافة إلى المعايير التي اعتمدت في ترشيحه مثل الوفاء والتفاني في العمل نجد معطيين مهمين ومحددتين لهذا الاختيار. يتمثل المعطى الأول في كون محمادي الغزالي يمارس مهام المقدم بدوار عين الثلاثاء، وهذا ما أكسبه ما يكفي من التجارب والمهارات والقدرات على التدبير، كما هو حال الشيخ امطيوطو. أما المعطى الثاني فهو ما يجمع بين الشيخ

اميطو ومحادي الغزالي من انتماء إلى مجال جغرافي واحد وأصلي نزحت منه عائلتهما في وقت سابق. إن أصل أغلبية ساكنة فخذة أولاد جرو، من خارج البرانس وحتى من القبائل المكونة لها. ومن بين العائلات التي هاجرت نحو هذه الفخذة، نجد أهل الواد النازحين من كهف الغار بقبيلة بني بوعلام. وكما هو حال كل العائلات والمجموعات الاجتماعية المهاجرة، حافظ هؤلاء جميعا على كل أشكال التضامن فيما بينهم بناء على مفهوم "الخوت" الذي يعني الرفع من مستوى العلاقات إلى درجة الانتماء إلى جد واحد/القرابة بالدم.

تم الحفاظ على التقسيم القديم لقبيلة بني فقوص، التي انتقل عدد سكانها من 7350 سنة 1926 إلى 13248 نسمة سنة 1945، (بطاقة معلومات منجزة من طرف اسكول قبطان مركز باب المروج بتاريخ 1945/05/04). فوظف بذلك في التحكم في القبيلة عبر تعيين شيخ واحد على كل فخذة.

شيوخ فخذة الترايبية

تعتبر فخذة الترايبية موطن عائلة القائد عزوز، منذ هجرتها في وقت سابق من مغاوة القبيلة المجاورة إلى البرانس. لقد عانت الإقامة العامة كثيرا وهي تحاول تثبيت جهاز الشيوخ تحت سلطة القائد. فهل يعود السبب في ذلك إلى كون أصل القائد من خارج الفخذة التي تحتفظ كما المكونات الاجتماعية الأخرى للقبيلة بموروث رفض الزعيم أو القائد المستبد حتى ولو كان من بين أعيانها؟

قد يكون هذا المعطى التاريخي السياسي والثقافي أهم عنصر من أجل فهم طبيعة علاقة القائد بالشيخ في فخذة الترايبية.

- الشيخ أحمد بن محمادي بن بوزيد

كان الشيخ أحمد بن محمادي من بين العناصر، التي شكلت فريق أعوان السلطة بجانب القائد عزوز سنة 1926. تم ذكر هذه الشخصية كشيخ نافذ بفخذة الترايبية في تقرير أنجزه قبطان مكتب باب المروج سنة 1936 بمناسبة تقديم مرشحين من أجل تعويض محتمل للقائد الهزاط. فحسب هذا التقرير، لا يوجد في محيط القائد الحالي إلا بعض أبناء أخيه الشباب غير الناضجين والذين يجب الاحتفاظ بهم في انتظار نضج شخصيتهم. يمكن اقتراح أحمد بن محمادي شيخ الترايبية، الذي يعتبر أهم شخصية حاليا ببني فقوص، حيث يستطيع مع قليل من الحظ القيام بالوظيفة كقائد. فهو شخص حيوي ونشيط رغم كونه يشغل بشكل مستقل عن القائد الذي يتوفر على سلطة لا تقبل النقاش. إنه موال لقضيتنا، وتعيينه سيكون على ما يبدو، سهل قبوله من طرف القبيلة. (تقرير قبطان باب المروج حول بتاريخ 1936/12/04).

- الشيخ عبد الله بن امير بن الحاج

مرت علاقة الشيخ عبد الله بسلطة المراقبة من المراحل التالية: الاستمالة والتوظيف، التمرد والاسترجاع، الإدماج والتمرد. بعد انضمام كل من محمد الشواي قائد بني فقوص سنة 1916 والقائد محمد بن مسعود حروش الذي

عوضه سنة 1917 إلى ثورة الأمير عبد المالك، تراجعت الإقامة العامة عن سياسة التفكيك عبر ضم بني فقوص إلى سلطة الخلادي قائد قبيلة الطايفة.

رغم الموقف السلبي للقائد الهزاط وقبطان مركز باب المروج، استطاع عبد الله بن اعمر الحصول على قرار تعيين شيخا بالترايبية سنة 1937 موقع من طرف الجنرال حاكم تازة. شكل هذا الحدث بداية استرجاع هذه الشخصية المثيرة للجدل حيث أحدث هذا التقييم الايجابي قطيعة مؤقتة مع المرحلة السابقة التي تميزت في البداية بالاستمالة والتوظيف ثم التمرد والإقصاء. كان هذا مجرد مقدمة واعدة في المسار السياسي الإداري للشيخ عبد الله تلاها الموقف الإيجابي لسلطة المراقبة التي أقصت سنة 1939، أفرادا من عائلة القائد، وراهنه عليه، فقدمته كمرشح أول من أجل تعويض محتمل للقائد الهزاط. (تقرير القبطان بريسو دمايي بتاريخ 11/06 /1939).

لم يدم هذا التقييم الإيجابي طويلا حيث ومع بداية 1947، أرسلت سلطة المراقبة بباب المروج تقريرا طويلا ومفصلا إلى رئيس دائرة تايناست هذه بعض من مضامينه:

خلال عملية ضم قبيلة بني فقوص لقيادة الخلادي، عين عبد الله بن اعمر خليفة للخلادي ببني فقوص سنة 1919. حاولت فرنسا توظيفه في مواجهة الثورة الريفية والقبائل لكنه وحسب تقييمها لأدائه العسكري، لم يكن قائدا جيدا للموالين فتمت إقالته، لكنه ثار سنة 1924 رفقة الخلادي. بعد عودته مع نهاية 1925، لم يكلف بأي مهمة رسمية، وكانت مواقفه اتجاه فرنسا مشكوك فيها كما أصبح معارضا للقائد عزوز. وضع تحت المراقبة الدقيقة من طرف القبطان دساين DESSAIGNE، الذي أشرف على إعادة الأراضي التي استولى عليها عبد الله باتفاق مع القائد ادريس الرمضاني المقال، لمالكيها بالترايبية.

سنة 1937 وبفضل علاقاته النافذة بالجنرال حاكم تازة، عين شيخا على فخذة الترايبية ضدا على الرأي السلبي لقائد بني فقوص، وسلطة المراقبة بباب المروج، التي كتبت سنة 1934، تقرير في شأنه كشخص يجب وضعه تحت المراقبة عن قرب. أواخر 1939 وقع شجار بينه وبين الهزاط بسوق الثلاثاء الترايبية، مما تطلب تدخل سلطة المراقبة لوضع حد للعداوة التي أصبحت لاحقا واضحة. لم يكن يقوم بإخبار القائد وسلطة المراقبة بما يقع من أحداث مهمة في فخذته مثل المرور السري، التهريب كما هو حال واقعة تهريب العجلات المطاطية التي اكتشفتها الجمارك ببوقلال. رفض تقديم أي مساعدة في هذا الموضوع الذي كلف صاحبه محمد بن عبد السلام بوشنيطة سنة حبسا. كما لم يتم الإبلاغ عن محمد بن علال الشايب الفار من سجن باب المروج والمختبئ بالترايبية حيث وبفضل شخص آخر تم اعتقال الشايب.

وحسب نفس التقرير، لا يقوم الشيخ عبد الله بأي مجهود لضبط فخذته وفرض سلطته عليها، ولا يقدم أي مساعدة من أجل إنجاز الأشغال العامة مثل الترتيب. إنه بذلك يعطي مثالا سيئا في التدبير. لقد رفض استضافة الكاتب الخاص للقبطان في بيته خلال ليلة 15/14 فبراير 1947 والذي أرسل في مهمة خاصة. موقف الشيخ عبد الله من القائد عزوز غير مقبول ولا يحتمل، لهذا من الأفضل إنزال أقسى العقوبات عليه، هذا مع العلم أنه تلقى العديد من الإنذارات العلنية.

وحسب التقرير دائما، يعتبر موقع فخذتي الترايبية وبني فتح جد استراتيجي بالنسبة لدائرة تازة ومكتب أكنول: تأثير

تازة، تهريب السلاح والماشية والحبوب، الدعاية الهدامة ولهذا يجب التحكم في هذا المنطقة عبر سلطة قوية وحازمة...

إن موافقه اتجاه فرنسا- حسب التقرير دائما- لا زال مشكوك فيها كما كانت في الماضي. وسيكون إنزال أي نوع من العقوبات عليه بدون فائدة مقارنة مع الإقالة من أجل الصالح العام والقبيلة.

وباتفاق بين القائد عزوز وسلطة المراقبة، تم تقديم اقتراح تعويض الشيخ عبد الله بالشاوش حمو بن محمد بن

المخازني بمركز ظهر السوق -قبيلة مريسة- كشيخ قيد التجربة، وإذا لم يحصل هذا فهناك مرشحين اثنين

احتياطيين، هما امحمد بن محمد وبن قدور بن اعمر كشخصيتين في الواجهة رغم كون مكاتهما ونفوذهما بالفخدة ضعيفين. (من إسكول و بوفي POVET بتاريخ 1947/02/20 إلى رئيس دائرة تايناست).

على عكس التقرير الايجابي الذي أنجزه القبطان بريسو دمايي سنة 1939، سيواصل القبطان إسكول سلسلة التقييم

السلبى للأداء الإداري للشيخ عبد الله، بمناسبة تقديم المرشحين لأي تعويض محتمل للقائد عزوز حيث جاء في

كلامه: "من بين شيوخ هذه القبيلة نجد واحدا دون المستوى وهو عبد الله بن اعمر بن الحاج شيخ الترابية...". (تقرير

القبطان إسكول رئيس ملحقة الشؤون الأهلية بباب المروج بتاريخ 1945/12/19. ترجمة محمادي هرنان، موقع www.branestaza.ma)

شكل هذا التقييم نهاية للمسار السياسي الإداري للشيخ عبد الله الذي أقيمت سنة 1947 وخلفه الشيخ حمو.

يعتبر تعيين الشاوش حمو شيخا على فخدة الترابية، استثناء لقاعدة تعيين الشيوخ من بين أعيان الفخدة أو

القبيلة. لم يكن من السهل على هذا الأجنبي التأقلم مع الوضع الجديد حيث كان أدائه الإداري مخيبا للأمل مما

فرض على سلطة المراقبة توفير الدعم والمواكبة له، خاصة وأن حريتها في الاختيار والقرار ضعيفة إن لم نقل

منعدمة داخل مجال الفخدة والقبيلة. (التقرير النصف الشهري المنجز من طرف قبطان باب المروج ما بين 15 و 30 يونيو

1947).

شيوخ فخدة بني فتح

تعتبر فخدة بني فتح، مكونا اجتماعيا وسياسيا أساسيا بقبيلة بني فصوص. لقد ترك أعيانها وزعمائها بصمة واضحة

في تاريخ المنطقة. خلال مرحلة زحف الجيش الفرنسي القادم من الجزائر على تازة، قرر أحمد دعبد القادر رئيس

مجلس بولرباع بالطايفة، وبوكعيات رئيس مجلس بولرباع ببني فصوص تعيين الحاج محمد الشواي المنتمي إلى

فخدة بني فتح، قائدا عسكريا لمقاومي القبيلتين لمواجهة الجيش الفرنسي في منطقة مسون شرق تازة.

(TRENGA :Monographie...op.cit.p :435) محمد الشواي الذي قاوم الزحف الفرنسي منذ سنة 1912 واستسلم

سنة 1915 ، عينته فرنسا قائدا على بني فصوص سنة 1916 لكنه غدرها سنة 1917 وانضم إلى المقاومة بقيادة

الأمير عبد المالك.

- الشيخ محمد زينون

تم تصنيف الشيخ زينون - حسب بطاقة معلومات - في المستوى الثاني من الهرم الاجتماعي وليس من الأعيان

الكبار بفخدة بني فتح. في السابق كان يمارس مهنة الحدادة و ثروته متوسطة، لكنه اغتنى من خلال الاستيلاء على

أراضي المتمردين. لم يلعب أي دور سياسي قبل تمرد الحاج محمد الشواي. لا يتوفر على شخصية قوية تمكنه من فرض سلطته ونفوذه على فخذة بني فتح، التي لم تتقبل تعيينه شيخا عليها، لأنها تفضل تعيين شخصا من بين الأعيان. إنه ماكر، يضع رجلا هنا والأخرى هناك حيث يتفادى الوقوع في الخطأ خوفا من إقالته، لكنه وفي المقابل مستقل ويرفض الخضوع لقائده الذي لا سلطة لديه عليه ويتواصل سريريا مع مجموعة متمردي بني فتح.

موقفه الإيجابي من سلطة الحماية وتوفره على الخبرة، يساعده على تدبير الوضعية الحالية، وتقديم كل الخدمات المطلوبة. بقاؤه حاليا، في هذا المنصب، مؤقت لعدم وجود مرشح آخر. فبمجرد استسلام بني فتح، سيتم تعويضه بشخصية مؤهلة وذكية لأنه لا يصلح أن يستمر في هذه مهمة. (بطاقة حول محمد زينون شيخ بني فتح منجزة من طرف قبطان باب المروج يوم 1917/10/31).

رغم تنفيذ قرارها هذا، بتعيين المهراد، شيخا على الفخذة سنة 1926، لم تقطع سلطة المراقبة مع الإرث العائلي لزينون حيث تم تعيين ابنه بوجمعة خليفة للشيخ أي مقدا. وإلى حدود سنة 1933، استطاع بوجمعة زينون الابن فرض نفسه كشخصية مؤثرة وذات نفوذ بالفخذة.

كان هذا العامل بالإضافة إلى مشاركته في الحرب ضد ثورة الخطابي والقبائل وكذا نجاحه في المهام كمقدم أو كشيخ بالنيابة لمدة ستة أشهر، حافزا مقنعا لسلطة المراقبة كي ترشحه لأي تعويض محتمل للشيخ المهراد. (بطاقة معلومات منجزة من طرف القبطان دساين Désaigne بتاريخ 1933/12/27). لكن الحياة السياسية لعائلة زينون ستتوقف سنة 1936 عبر استبعاد بوجمعة من هذا الترشيح بسبب مشاركته كمقدم في شجار عنيف حول الأرض. (تقرير القبطان رئيس مكتب الشؤون الأهلية بباب المروج بتاريخ 1936/12/04).

- الشيخ محمد بن الحاج المهراد

يعتبر هذا الشيخ من بين الأعيان الكبار بفخذة بني فتح وقبيلة بني فقوص. يرجع تعيينه كشيخ إلى ما قبل 1926، حيث تتطرق وثيقة للقبطان فرودي FERAUDY إلى الخلاف بينه وبين المقدم الشواي.

يتميز هذا الرجل-حسب الوثيقة- بالشجاعة رغم كونه ثقيل الظل. لقد عبر عن امتعاضه وهو يرى بديلا له، عندما عُين محمد ابن القائد الشواي كمقدم من طرف القائد. لكن ونظرا للحدود الجغرافية للفخذة الشاسعة الأطراف، وسن الرجل وسوابقه الجيدة، ليس من المستعجل القيام بأي تغيير في الوضعية الحالية. لهذا يجب الإبقاء على كل واحد منهما في منصبه حتى إشعار آخر مع دعوة القائد إلى الأخذ بعين الاعتبار وفي كل المناسبات بأن المهراد هو الشيخ الرسمي لبني فتح. (تقرير فرودي FERAUDY قبطان ملحقة باب المروج بتاريخ 1923/09/17).

خلال مرحلة إعادة هيكلة القايديّة بالبرانس على ضوء حرب 1925-1926، انتهجت الإقامة العامة سياسة التخلص من إرث القائد الخلافي، خاصة الأعيان والزعماء الذين تورطوا في الحرب بشكل كبير. وفي نفس الوقت كانت مضطرة إلى استرجاع وتوظيف بعض الأعيان في إعادة بناء جديد للقايديّة.

كان الشيخ المهراد أحد هؤلاء الذين تم استرجاعهم وتثبيتهم في منصبهم من جديد. ورغم حصوله على وسام الرضى سنة 1924، كجزء لموقفه الممتاز من فرنسا ومشاركته في الحرب ضد ثورة الخطابي والقبائل خلال شهري ماي ويونيو 1925، ثار وكان آخر شخص من أعيان بني فتح ينضم إلى الثورة. تم اعتقاله من طرف الريفيين بسبب إرساله جثة اليوتنان دبرو DEPERROT إلى ملحقة باب المروج.

رغم ضعف مستوى ذكائه، يتميز المهراد بالحيوية والشجاعة وله نفوذ كبير بفخذه بني فتح التي يسيرها بطريقة ممتازة. ورغم سنه المتقدم وعدم رغبته في التدبير، فإنه وبالنظر إلى الخدمات التي أسداها لفرنسا، وجب الاحتفاظ به في الخدمة لمدة سنتين أو ثلاثة بمساعدة من ابنه. (بطاقة معلومات منجزة بتاريخ 1928/05/13 من طرف فيارد FAYARD قبطان باب المروج + بطاقة معلومات منجزة من طرف اليوتنان دساين DESSAIGNE رئيس ملحقة الشؤون الأهلية بباب المروج بتاريخ 1930/08/25).

لم يشفع للشيخ المهراد لا وفاؤه لفرنسا ولا التقويم الإيجابي لمساره المهني من طرف ضباط سلطة المراقبة، حيث عوقب على الأقل مرتين في حياته. حكم عليه القائد الهزاط، سنة 1930 بتأدية 50 فرنكا كغرامة بسبب عدم تنفيذ الأوامر. (بطاقة معلومات منجزة من طرف اليوتنان دساين DESSAIGNE رئيس ملحقة باب المروج بتاريخ 1930/08/25).

بعد هذا بأربع سنوات، أنزل القائد عزوز عقوبة أخرى أقسى من سابقتها على كل من الشيخ المهراد وأحمد بن علي الدوزي شيخ أولاد حدو. لم يقتصر منطوق الحكم على تأدية غرامة مقدارها 250 فرنك، بل تعداه إلى قضاء 15 يوم في الحبس بسبب معارضتهما للقائد وعدم تنفيذ أوامره بالبحث والقبض على امرأة تمارس الدعارة السرية بمجال سلطتهما. (رسالة من قبطان باب المروج إلى تايناست بتاريخ 1934/10/24).

وكما تم التطرق إلى ذلك سابقا، من الصعب فصل النزاع بين القائد والشيخ عن السياق التاريخي السياسي والثقافي للمساكنة التي اعتادت منذ قرون على قيم مقاومة التراتبية التي تنتج الزعيم/القائد المستبد. اشتعلت سلطة المراقبة على تحقيق هدفها المتمثل في استمرار السيطرة اعتمادا على آليات القاعدية التي يتطلب تجديدها بقطع غيار أخرى أكثر ولاء وفعالية. في هذا السياق، كان ملف تعويض الشيخ المهراد موضوعا على طاولة سلطة المراقبة منذ البداية.

في سنة 1931، اقترح القبطان دساين Désaigne، إحالة الشيخ المهراد الذي قدم خدمات جليلة لفرنسا، على التقاعد بسبب التقدم في السن وصعوبة الاستمرار في الخدمة. وفي نفس الوقت كان ابنه عبد السلام مقترحا لخلافته منذ 1930. (بطاقة معلومات منجزة من طرف اليوتنان دساين بتاريخ 1931/12/10 وبتاريخ 1930/08/25).

سنة 1936، بدأ العد العكسي لمغادرة الشيخ المهراد لمنصبه، حيث تم اقتراح ترشيح محمد بن الحاج الشواي. (تقرير قبطان مكتب الشؤون الأهلية، باب المروج بتاريخ 1936/12/04). لكن سنة 1939، تم تقديم اقتراح ترشيح علال داحمد مقدم بني عرفجة على حساب كل الشخصيات الأخرى بما فيها عبد السلام المهراد الذي عبر عن رغبته في تولي هذا المنصب خلفا لأبيه. (تقرير بريسو دماي Brissaud Demaillet رئيس مكتب الشؤون الأهلية بملحقة باب المروج بتاريخ 1939/11/06. ترجمة محمادي هرنان. ص:3 موقع www.branestaza.ma).

خلال تقديمه لمقترحات تعويض الشيوخ بقبيلة بني فقوص، عبر القبطان بريسو دمايي عن رأيه في عبد السلام المهراد قائلا: " بفرقة بني فتح هناك الكثير من الشخصيات المرشحة لمنصب الشيخ على ضوء تدهور الحالة الصحية للشيخ المهراد. من بين مرشحين آخرين، عبر الابن الأكبر لهذا الشيخ عن رغبته في تعويض أبيه خاصة وأنه كان في الواقع يقوم في أغلب الأوقات بهذه المهمة، لكنه يفتقد شيئا ما للجدية المطلوبة. وبالرغم من كون المصلحة تقتضي مكافأة المهراد الطاعن في السن وإرضاء ابنه، سيكون من الأفضل ترشيح المسمى علال بن احمد مقدم بني عرفجة الذي بذل مجهودات متميزة خلال عمليات الريف ولم يتوقف عن وفائه التام لقضيتنا". (نفس المرجع.ص:3).

بعد مرور سنتين وأربعة أشهر على استبعاد ترشيحه، عين عبد السلام المهراد شيخا بتاريخ 1942/03/13. وقبل أن ينهي سنته الرابعة في المشيخة، تم تداول اسمه كأهم شخصية ببني فقوص، تنافس أفراد عائلة القائد الهزاط على منصب القيادة.

في سنة 1945، كتب القبطان اسكول تقريرا حول تعويض عزوز قائد بني فقوص وعبد السلام قائد الطائفة. وبخصوص مقترحه الخاص ببني فقوص يقول القبطان: "من بين شيوخ هذه القبيلة نجد واحدا دون المستوى وهو عبد الله بن عمر بن الحاج شيخ الترابية، إثنين منهم عاديين جدا وهما محمد بن علي امطيوط شيخ أولاد جرو وسي حادين بن محمد بوزفور شيخ أولاد حدو، والوحيد الذي يمكن اعتباره جيدا هو عبد السلام المهراد شيخ بني فتح. بعد أن خلف والده كشيخ بقي مخلصا لفرقته خلال الحرب الريفية، وممثلا لعائلة المهراد التي وبدون شك تتمتع بمكانة متميزة بالقبيلة. فهو يقوم بمهام جيدة على رأس واحدة من أهم وأصعب الفرق. وفي حالة التأكد من كفاءته مع مرور الوقت، يمكن أن يصبح قائدا على القبيلة.

لكن حاليا، وإذا طرح مشكل تعويض القائد عزوز في المستقبل القريب، فتقديري هو أن من يستطيع تعويضه في ظروف جيدة، من أجل مصالحنا العليا، ولما فيه الخير لبني فقوص هو سي لحسن الابن الآخر لأخيه الحاج محمد الهزاط. فهذا الأخير- سي لحسن- يقسم عمليا مع سي محمد مهام الخليفة بشكل غير رسمي، بل وبدون شك يشتغل أكثر منه. إن معرفته بالقبيلة جيدة ويحل باسم القائد العديد من المشاكل الاقتصادية والتمويل التي تفرض نفسها ويتحرك كثيرا لهذا الغرض". (تقرير القبطان اسكول، رئيس ملحقة الشؤون الأهلية بباب المروج بتاريخ

1945/12/19. ترجمة محمادي هرنان. ص:4. موقع www.branestaza.ma).

رغم استبعاد عبد السلام، كمرشح أول لأي تعويض محتمل للقائد الهزاط، فإن تقييم القبطان لشخصيته ولأدائه الإداري كان بالنسبة له ولسلطة المراقبة جيد. لم يكن هذا التقييم مخيبا لآمال هذه الأخيرة، لأن الشيخ عبد السلام الذي تدرب على تقاليد التسيير منذ مدة إلى درجة أنه استطاع تفادي السقوط في أزمة، طرفيها ضابط الشؤون الأهلية بباب المروج والمراقب المكلف بالترتيب بتازة.

خلال افتتاح موسم الصيد بالمنطقة، وبمجرد أن توصل الشيخ عبد السلام برسالة من مراقب الترتيب، يطلب منه فيها تزويده بحارس لسيارته وبعض الرجال المساعدين "الحياحة"، قام على الفور بإخبار القبطان بالنازلة. فما كان على هذا الأخير إلا التأكيد على الشيخ بعدم تلبية طلب المراقب، الذي تجاوز سلطة رئيس الملحقة عبر مراسلة

إلى اليونتان كولونيل رئيس دائرة أعالي اللين بتايناست).

قد تعتبر هذه الواقعة عادية جدا في بعض الإدارات، لكن أهميتها جد كبيرة بالنسبة لبعض الإدارات الحساسة مثل الجيش والأمن والداخلية. إن أهم شيء لدى سلطة المراقبة هو الاستعلامات التي تشتغل على المعلومة كأساس للعمل في الميدان.

من بين المهام الأولى والأساسية لأعوان السلطة نجد مهمة المراقبة والإخبار عن كل ما يقع بمجال سلطتهم. لقد "نجح" الشيخ عبد السلام في ما 'فشل' فيه عبد الله الشيخ السابق لفخدة الترايبية الذي اختار العصيان. لم تكن هذه الواقعة كما وقائع أخرى، لتمر دون أن تأخذ بعين الاعتبار، خلال عملية تقييم الأداء الإداري للشيخ عبد السلام المهراذ.

في سنة 1951، تم استبعاد سي لحسن الهزاظ من الترشيح لتعويض القائد عزوز. وتم اقتراح عبد السلام المهراذ شيخ بني فتح، أهم وأصعب فخدة منذ مارس 1942، كما جاء على لسان القبطان برترون الذي اعتبره وريثا لعائلة المهراذ العريقة، ويتمتع بنفوذ كبير وسلطة أكيدة على الفخدة. إنه ذكي ويعرف الكتابة والقراءة بالعربية ويصلح أن يكون قائدا محتملا لبني فقوص. (بطاقة معلومات منجزة من طرف القبطان برترون BERTRON رئيس ملحقة المراقبة المدنية بتاريخ 1951/12/19).

فخدة أولاد حدو

تعتبر فخدة أولاد حدو، من الناحية الإستراتيجية البوابة المفتوحة لقبيلة البرانس على شمال شرق المغرب. وترتبط القبيلة بقبائل الريف ومراكز التموين بالمواد التجارية. خلال ثورة بوحمار ما بين 1902 و 1909 وبداية وبداية مرحلة الغزو الفرنسي للمغرب، عاشت تازة وقبائلها فترة الحصار الاقتصادي الذي فشل بفضل العلاقات التاريخية بين قبائل ممر تازة والريف. فمن شرق البرانس كانت القوافل التجارية تنطلق سالكة طريقين تجاريين عبر قبيلتي مغراوة وكزناية جيران فخدة أولاد حدو نحو مليلية. أنظر، (Trenga : Monographie... op. cit. p : 413-415).

تحتفظ ذاكرة بعض المسنين بالمنطقة بوقائع مهمة حول العلاقات التجارية بين البرانس والريف. من بين هذه الوقائع نجد ممارسة التجارة من طرف بعض النساء من عائلات الأعيان مثل فاطنة اسليبيق والخلادية جغروذ بفخدة أولاد جرو ثم الحرة ابنة الزعيم بوكعيبات. انتبهت لاحقا، سلطة المراقبة بباب المروج إلى أهمية موقع فخدة أولاد حدو الاستراتيجي، وكانت تشدد المراقبة عليه بشكل مستمر، إلا أنها عانت كثيرا وهي تستكمل سياسة إرساء قواعد القايدية بهذه الفخدة التي صعب على فرنسا استمالة وتوظيف أعيانها.

- الشيخ بوكعيبات

كان بوكعيبات من بين أهم أعيان فخدة أولاد حدو قبل الاستعمار إلى درجة أنه كان رئيسا لمجلس بولرباع الخاص بقبيلة بن فقوص. وبهذه المكانة والصفة، أشرف رفقة أحمد دعبد القادر رئيس مجلس بولرباع بالطايفة على الإعداد للمقاومة. خلال مرحلة زحف الجيش الفرنسي القادم من الجزائر على تازة، قامت هاتين الشخصيتين بتعيين

الحاج محمد الشواي المنتمي إلى فخذة بني فتح، قائدا عسكريا لمقاومي القبيلتين لمواجهة الجيش الفرنسي بمنطقة مسون شرق تازة. (TRENGA :Monographie...op.cit.p :435).

بعد سيطرة الجيش الفرنسي على تازة يوم 1914/05/10، قرر توسيع مجال سيطرته على محيطها. قاومت القبائل هذا التغلغل بقيادة زعماء كبار من خارج المنطقة وزعماء محليين ميدانيين مثل المراهي، السبييع، الخلافي، الشواي، بوكعيبات...

لم يكن ميزان القوى العسكري يسمح بمواصلة المقاومة آنذاك، فاستسلم الكثير من الأعيان والزعماء المحليون سنة 1915.

عملت الإقامة العامة على تطبيق سياسة الاستمالة والتوظيف، فعينت الخلافي قائدا على قبيلة الطايفة، محمد الشواي قائدا على قبيلة بني فصوص بينما تم تعيين بوكعيبات شيخا بفخذة أولاد حدو سنة 1916.

لم تمر سوى سنة واحدة حتى ثار الشواي، وانضم إلى الثورة بقيادة الأمير عبد المالك الجزائري، كما ثار بوكعيبات لاحقا والتحق بثورة الخطابي مع نهاية سنة 1923. بعد 1926، أصبح اسم بوكعيبات يتداول في وثائق ضباط ملحقة باب المروج كمرشح للمشيخة من جديد.

- علي بن محمد الدوزي

مباشرة بعد فشل الثورة الريفية والقبائل سنة 1926، أعادت فرنسا الهيكلية السياسية الإدارية للبرانس، فكان الدوزي ضمن فريق الشيوخ المكون من المهراذ، امطيطو، وأحمد بن محمادي بقيادة الهراط.

الشيخ الدوزي كما غيره من القياد والأعوان، كان يخضع كذلك للمراقبة المستمرة والدقيقة من طرف سلطة المراقبة بباب المروج. عملية التقييم للسلوك والأداء، كانت سياسة ومرجعا في نفس الوقت للحفاظ على الشخص في منصبه أو إقصاءه.

في سنة 1933، اقترح القبطان دساين السيد موح الشعلي كعنصر، يمكن اللجوء إليه من أجل تعويض الشيخ الدوزي. (بطاقة معلومات منجزة من طرف دساين Dessaigne رئيس ملحقة الشؤون الأهلية باب المروج بتاريخ 1933/12/27).

لم يكن المسار السياسي للشيخ الدوزي عاديا، بل ومنذ سنة 1934، ظهرت إلى العلن مواقفه المضادة للسلطة المحلية وسلطة المراقبة. لقد أصدر القائد عزوز عليه وعلى الشيخ المهراذ حكما يقضي بتأدية غرامة مقدارها 250 فرنكا، و 15 يوما حبسا بسبب معارضتهما للقائد وعدم تنفيذ أوامره بالبحث والقبض على امرأة تمارس الدعارة السرية بمجال سلطتهما. (رسالة من قبطان باب المروج إلى رئيس تايانست بتاريخ 1934/10/24).

مع نهاية 1936، بدأت سلطة المراقبة بباب المروج في التهيئ الجدي لتعويض الشيخ الدوزي. فبعد استبعاد موح

بن الشعلي من الترشيح بسبب تورطه في إنشاء عقد طلاق مزور، تم ترشيح سي حادين بن سي محمد بوزفور

الرجل الغني والمؤثر في فخذته. (تقرير القبطان هنري HENRY بتاريخ 1936/12/04). وفي سنة 1939، أضيف السيد

قديدير بوكعبيبات كمقترح ثان منافس لبوزفور على خلافة الدوزي. (تقرير القبطان بريسو دماي Brissaud Demaillet

رئيس مكتب الشؤون الأهلية، باب المروج بتاريخ 1939/11/06).

بعد ثلاث سنوات وبضعة أشهر، أقيل الشيخ الدوزي من المشيخة وتم تعويضه بحادين بن محمد بوزفور يوم 22 مارس 1943، لكن لم تمنع هذه الإقالة، السيد الدوزي من مواصلة المعارضة والعمل السياسي من خارج السلطة.

يبدو أن هذه الإقالة، جاءت متزامنة مع تنامي الوعي الوطني، الذي مهد للإعلان عن وثيقة الاستقلال، خلال شهر يناير 1944. ولمواجهة هذه الوضعية، قامت سلطة المراقبة بملحقة باب المروج، بإعطاء تعليمات صارمة للشيخين

بوزفور والمهراد، من أجل تشديد المراقبة على السيارات القادمة من منطقة الجبارنة، حيث ملتقى الطرق بين

الريف وتازة والكوزات وباب المروج. لقد كان على كل شيخ توقيف هذه السيارات، واقتياد ركبها إلى مركز باب

المروج بقصد التأكد من احترامها لمسارها القانوني، بالتنسيق بين دائرتي تايانست وأكنول. (رسالة من القبطان اسكول

رئيس ملحقة الشؤون الأهلية بباب المروج إلى دائرة تايانست بتاريخ 22 يناير 1944).

في منتصف سنة 1947، وحسب تقرير فرنسي، قام الدوزي بمحاولات بدون نجاح كبير، بالدعاية السياسية بتراب

بني فقوص والطايفة. يعتبر كلا من الشيخ الدوزي المقال، ونظيره عبد الله شيخ الترابية المقال كذلك، أصحابا

للزمراني قائد قبيلة بورية الذي يستقبلهم كثيرا ويلتقي بهم في الأسواق، كما يتصل بهم عن طريق بولحية شيخ

أولاد رحمون وشيخ أولاد عبو والشتيوي شيخ الفلاحة. يوم 25 يونيو 1947 ورغم التعليمات، ذهب الشيخ بولحية

إلى دوار الفلالقة بفخدة تيلوان بالطايفة. (تقرير منجز من طرف القبطان اسكول رئيس ملحقة الشؤون الأهلية لشهر يونيو ما

بين 15 و 30 سنة 1947).

يبدو أن هذه المجموعة التي تشغل على الدعاية السياسية للوطنية، تتحرك بتنسيق مع عناصر أخرى بالمنطقة مثل

المحتار بليماني الذي أعلن العصيان كذلك. لقد رفض المختار، تنفيذ الأوامر بالقيام بالأشغال العامة لمرات عديدة.

ورغم الحكم عليه بثلاثة أشهر حبسا من طرف القائد الهزاط، فقد واصل نشاطه السياسي الدعائي بفخدة أولاد

حدو. (رسالة من القبطان اسكول رئيس ملحقة الشؤون الأهلية بباب المروج إلى دائرة تايانست بتاريخ 1947/08/01).

- الشيخ حادين بوزفور

شكل الموقع الاستراتيجي لفخدة أولاد حدو والتاريخ السياسي لبعض العائلات مثل بوكعبيبات، الدوزي، الشعلي

وغيرها، هاجسا كبيرا لسلطة المراقبة التي اشتغلت بيقظة كبيرة من أجل ضبط هذه الفخدة. لم يكن من السهل على

هذه السلطة، تأمين هذا الموقع الواقع تحت تأثيرات الدعاية السياسية القادمة من تازة، ولا مواجهة مختلف

العلاقات مع الريف: التهريب بكل أنواعه مثل السلاح والماشية والحبوب ومختلف الحاجيات من السلع.

ومن أجل التحكم في هذا المنطقة الحساسة، اشتغلت سلطة المراقبة بشكل جدي على تركيز سلطة قوية وحازمة.

بعد استبعاد موح بن الشعلي من الترشيح لخلافة الشيخ الدوزي، تم ترشيح سي حادين بن سي محمد بوزفور الرجل الغني والمؤثر في فخذته. (تقرير القبطان هنري HENRY بتاريخ 1936/12/04). لكن الهاجس كان قويا إلى درجة أن سلطة المراقبة اتخذت كل الاحتياطات اللازمة لتفادي أي مفاجأة يخبوها المستقبل المجهول، فأضافت سنة 1939، السيد قديدير بوكعيبات كمرشح مفضل، منافس لبوزفور على خلافة الدوزي.

في هذا الصدد يقول القبطان بريسو دمايي: "بالنسبة لأولاد حدو، يعتبر قديدير بوكعيبات، البديل بدون منازع، وهو الذي كان شيخا على فرقته قبل إقالته بسبب تمرده كما العديد من الأشخاص سنة 1925. هذا إذا لم يكن متابعا قضائيا أمام المحكمة العليا الشريفة، بسبب اتهامه من طرف مخزني بأكنول بالتزوير. كبديل له يُقترح سي حادين بوزفور مقدم الزكيفة، والذي يتمتع بتقدير مهم داخل فرقته، رغم كونه لا يتوفر على نفوذ كبير. ومع ذلك يجب الاحتفاظ ببوكعيبات في الاحتياط، لأن تأثيره وسلطته لا زالا حاضرين فعليا على الأهالي بالمنطقة الشمالية للدائرة". (تقرير القبطان بريسو دمايي Brissaud Demaillet رئيس مكتب الشؤون الأهلية، باب المروج بتاريخ

1939/11/06. ترجمة: محمادي هرنان. موقع: www.branestaza.ma).

بين تقرير سنة 1936 ونظيره لسنة 1939، نجد بعض الاختلافات في التقييم. فبوزفور 'رجل غني ومؤثر في فخذته'. إنهما معياران ضمن معايير أخرى عديدة، مثل التجربة في الجهاز الإداري والسوابق السياسية والقضائية والولاء، هذا بالإضافة إلى الذكاء والموهبة والكفاءة... وهي معايير تعتمد عليها سلطة المراقبة في اختيار المرشح الأنسب لتولي منصب الشيخ.

اقترح السيد حادين بوزفور، كمرشح وحيد سنة 1936، لكن تقرير 1939، يتناقض مع الأول حيث يستبدل خلال عملية التقييم كلمة 'مؤثر في فخذته'، ب'لا يتوفر على نفوذ كبير'، مع إضافة 'يتمتع بتقدير مهم داخل فرقته'.

الملاحظ هو أن عملية التقييم هذه، لم يقم بها نفس الضابط، ووقعت في ظروف زمنية مختلفة. وقد يكون الهدف من تقديم ترشيح السيد قديدير على ترشيح السيد بوزفور، هو استغلال النفوذ الكبير لعائلة بوكعيبات مع وتوظيف التاريخ السياسي الغني للزعيم في عملية ضمان الأمن والسيطرة على فخذة. هذا دون نسيان الأخذ بعين الاعتبار شبكة العلاقات الاجتماعية والتحالفات القوية، التي تربط عائلة بوكعيبات بمحيطها الخارجي من خلال المصاهرة وزواج السيد قديدير ببنت الشيخ المهرداد الشخصية القوية رفقة الشواي وآخرين بفخذة بني فتح المجاورة.

بعد ثلاث سنوات وبضعة أشهر، أقبل الشيخ الدوزي من المشيخة وتم تعويضه بحادين بن محمد بوزفور يوم 1943/03/22.

من الممكن تقديم فرضية ما قد تكون مقنعة، من أجل فهم هذا الانقلاب على عائلة بوكعيبات لصالح عائلة بوزفور.

هل يكمن السبب الأساسي في هذا الانقلاب، في ما كان يعرفه المغرب آنذاك من تنامي الفكر الاستقلالي والحركة

الوطنية، وتأثير ذلك على فخذة أولاد حدو والمنطقة ككل؟

ألم تأخذ سلطة المراقبة بعين الاعتبار، هذا المعطى الجديد في تعاطيها مع التاريخ السياسي للمنطقة، مستحضرة بذلك علاقاتها المتوترة وغير القارة مع الأعيان والزعماء ورجال وأعوان السلطة الذين "غدروا" ثاروا مرارا وتكرارا؟

هل يمكن اعتبار تعيين السيد بوزفور شيخا بدل السيد بوكعبيات، تطبيقا لسياسة أخف الضررين؟

لقد قررت سلطة المراقبة، انتهاج سياسة الاعتماد على الرأسمال الرمزي للشريف بدل المغامرة على الزعيم الغير الموثوق به في سياسة التوظيف.

يعود أصل عائلة السيد حادين بوزفور، إلى المجموعة الاجتماعية الكبرى المستقرة بمنطقة رشيدة شرق تازة، والتي تنسب إلى الجد الأكبر سيدي يعكوب 'مولة قبرين' صاحب القبرين. هاجر الكثير من الفروع الأولى لهذه المجموعة إلى شمال تازة واستقروا منذ على الأقل أربعة قرون بقبيلة البرانس: بني فقوص، وربة...

استقرت الكثير منهم بما فيهم عائلة بوزفور في كل فخذات/فرق قبيلة بني فقوص. رغم ذاكرتهم الحية التي تحتفظ بموروثهم الثقافي وقيمهم الأصلية والانتماء، فقد اندمجوا كما غيرهم، بشكل كبير في بلد اللجوء من حيث تملك مصادر الثروة والجاه والوجاهة إلى درجة أنهم أصبحوا 'برانس'.

وحسب السيد لحسن ابن الشيخ بوزفور، يعود استقرار العائلة بفخذة أولاد حدو إلى بداية القرن التاسع عشر تقريبا. تعتبر هذه الفترة الزمنية كافية في عملية الاندماج الاجتماعي والترقي والحصول على النفوذ والمكانة الاعتبارية، خاصة وأن شبكة شرفاء رشيدة تخترق كل المجال البرنوسي.

لا تعتمد فئة الشرفاء في سمو مكانتها الاعتبارية، على القوة أو العدد أو الثروة بالأساس بل على عوامل غير مرئية ولا ملموسة مثل الانتماء إلى جد يمتلك الكرامات ويقوم بوظائف الوساطة والتحكيم والصلح بين مختلف الأطراف بما فيها المجتمع والسلطة.

تعتبر في نظر سلطة المراقبة، تجربة السيد بوزفور في التدبير الإداري كمقدم لدوار الزكيكة، عاملا مهما يجب الأخذ به بعين الاعتبار في مرحلة بداية الغليان السياسي بالمغرب.

لم تغب هذه المعطيات التاريخية والاجتماعية والسياسية والرمزية، عن ضباط الشؤون الأهلية الذين اشتغلوا على جمع العديد من التفاصيل والوقائع حول المجتمع المحلي، بقصد استغلالها في ضمان تحقيق السيطرة واستمرارها.

بعد تعيينه شيخا بفخذة أولاد حدو سنة 1943، ظهر إسمه من جديد في تقرير للقبطان اسكول الذي هيا ملفا حول قضية التعويض المحتمل للقائد عزوز. يقول القبطان في تقييمه للمرشحين: "من بين شيوخ هذه القبيلة نجد واحدا دون المستوى وهو عبد الله بن عمر بن الحاج شيخ الترابية، إثنين منهم عاديين جدا وهما محمد بن علي امطيظو

شيخ أولاد جرو وسي حادين بن محمد بوزفور شيخ أولاد حدو والوحيد الذي يمكن اعتباره جيدا هو عبد السلام المهراد شيخ بني فتح.

لكن حاليا، وإذا طرح مشكل تعويض القائد عزوز في المستقبل القريب فتقديري هو أن من يستطيع تعويضه في ظروف جيدة من أجل مصالحنا العليا ولما فيه الخير لبني فقوص هو سي لحسن الابن الآخر لأخيه الحاج محمد

الهزاط. " (تقرير القبطان اسكول، رئيس ملحقة الشؤون الأهلية بباب المروج بتاريخ 19/12/1945. ترجمة محمادي

هرنان. ص:4. موقع www.branestaza.ma).

بسبب وجود لحسن الهزاط الذي يتوفر على تجربة طويلة في العمل الإداري بجانب عمه عزوز ووفائه غير المشكوك فيه، وشخصيته القيادية... تم استبعاد كل الشيوخ: المهراد شيخ بني فتح، عبد الله بن اعمر شيخ الترابية، بوزفور شيخ أولاد حدو ثم امطيطو شيخ أولاد جرو.

فخذة أولاد جرو

تقع فخذة أولاد جرو في غرب قبيلة بني فقوص، على الحدود مع قبيلة الطايفة غربا وقبيلة مكناسة جنوبا وقبيلة ورية شمالا. وتمتد على طول مسافة 12 كلم بينما عرضها 4 كلم تقريبا. تعتبر ساكنة فخذة أولاد جرو من الناحية التاريخية والاجتماعية، خليطا من المجموعات الاجتماعية النازحة من القبائل المجاورة والريف والمغرب الشرقي.

بعد السيطرة المؤقتة على قبيلة الطايفة، واصل الجيش الفرنسي زحفه نحو باب المروج عبر دوار باب جنان وعين الثلاثاء خلال منتصف سنة 1915.

بموازاة ذلك ومن أجل ضمان استمرار السيطرة، تم تعيين مسعود حروش شيخا على بني فقوص، ثم عين لاحقا قائدا على نفس القبيلة مكان القائد الشواي الذي ثار سنة 1917. (أنظر محمد الوردى: قبيلة البرانس... م.س.ص:136).

بعد التحاق مسعود حروش بالثورة سنة 1918، ظهرت أسماء أعيان جديدة من فخذة أولاد جرو في المؤسسات التي أحدثتها الإقامة العامة مثل الشيخ احميدة العزوي وامطيطو.

- الشيخ احميدة بن عبد الرحمان العزوي

ينتمي الشيخ احميدة إلى عائلة أولاد بن عزوز المستقرة بدوار باب أمسيون بفخذة أولاد جرو، بينما الجزء الآخر منها يستقر بقبيلة الطايفة المجاورة.

ذكر اسم احميدة بن عبد الرحمان العزوي، كما اسم علي بن امطيطو، كعضوين بجماعة البرانس المحدثثة بقرار وزير ي صادر بالجريدة الرسمية عدد 344 بتاريخ 1919/12/01. وفي سنة 1922، ذكر اسم احميدة مسبقا بكلمة

"الشيخ" كعضو بجماعة قبيلة بني فقوص، المحدثثة بقرار وزير ي، منشور بالجريدة الرسمية عدد 462 بتاريخ

1922/03/07.

يبدو أن هذا الشيخ، لم يستمر طويلا في المشيخة، حيث انضم إلى ثورة الخطابي والقبائل، واعتقل لاحقا على ضوء عملية جهادية قام بها رفقة أربعة رجال من الفخدة بسبت بوقلال سنة 1925.

بعد اعتقال جميع أفراد هذه المجموعة، حكم على شخصين منهما بسنتين سجنا قضياها في سجن تازة، بينما حكم على الشيخ احمدية العزوزي والاثنتين الآخرين، ب 25 سنة سجنا، قضوها بسجن القنيطرة حيث توفي الشيخ احمدية وشخص ثان هناك بينما بقي الثالث على قيد الحياة وتوفي بعد سنة من خروجه من السجن.

- الشيخ علي اميطو

كثيرا ما نجد بعض الاختلاف في كتابة اسم هذه الشخصية، فهو تارة محمد بن علي وهذا هو الصحيح، وتارة علي، وأخرى علال مع اميطو كلقب.

قبل أن يعين اميطو عضوا بجماعة البرانس سنة 1919، كان من بين الشخصيات التي دعمت فرنسا، من أجل خضوع بعض ساكنة البرانس. فبعد الإعلان عن استسلام الكثير من الأعيان والقادة العسكريين مثل بوكعبيات وعلي الجرواي أواسط سنة 1915، وظفه الجيش الفرنسي في إقناع جزء من ساكنة الكوزات بالاستسلام.

تشير وثيقة لليوتنان كولونيل ديريكون Derigoin إلى دور اميطو في هذه العملية بالقول: "...وفي يوم 30 يوليوز، وصلت الفرقة إلى الوليج على بعد كيلومتيرين شرق سوق السبت وربة، إذ وقف علي اميطو "الجراوي" في "الرسالة" على التعليمات التي أعطيت له لجلب أولا عسى إلى المعسكر باستثناء أولاد محمد المتأثرين بصنهاجة والقطا الخاضعين لبني بوعلا". (محمد الوردى: قبيلة البرانس... م.س. ص: 183).

لقد تم ذكر اسمه كشيخ على هذه الفخدة مع بداية سنة 1926، لكن وخلافا للشيوخ الذين عينوا آنذاك، أشير إلى أن قرار وتاريخ تعيينه مجهول. (بطاقة معلومات منجزة من طرف القبطان اسكول رئيس ملحقة الشؤون الأهلية بباب المروج بتاريخ 1945/05/04).

وعلى عكس ما وقع من أحداث، تتعلق بالمشاكل التي عانت منها سلطة المراقبة في استقرار جهاز الشيوخ بفخذات قبيلة بني فقوص ولانهم، نجد هذا الاستثناء بفخدة أولاد جرو التي عمر فيها الشيخ اميطو إلى حدود بداية الاستقلال.

خلال عملية تقييم الأداء الإداري للشيخ اميطو واحتمال تعويضه، لم يطرح أي مشكل جدي بخصوص المرشح الذي يمكن أن يحل محله. يقول القبطان بريسو دمايي بخصوص هذا الموضوع: "نفس الشيء ينطبق على فرقة أولاد جرو، حيث نجد محمادي الغزالي المعين سنة 1918، كمقدم بدوار عين الثلاثاء المهم، يتوفر على كل الكفاءات التي تؤهله لقيادة هذه الفرقة التي تكن له التقدير الكبير". (تقرير القبطان بريسو دمايي Brissaud Demaillet رئيس

مكتب الشؤون الأهلية، باب المروج بتاريخ 1939/11/06. ترجمة: محمادي هرنان. موقع: www.branestaza.ma).

إذا كان المسار الإداري السياسي للشيخ امطيظو، عاد جدا، فإن الطموح إلى الانتقال من منصب الشيخ إلى منصب القائد، لم يكن هدفا سهلا لتحقيق. فأمام وجود منافسين قويين مثل الشيخ عبد السلام المهراد وسي لحسن الهزاط لم تكن للشيخ امطيظو أي فرصة ولو كمرشح ثالث كما جاء في تقرير القبطان اسكول لسنة 1945.

كيف يمكن تفسير استمرار محمد بن علي امطيظو في منصب الشيخ لمدة طويلة؟

بالإضافة إلى تاريخه السياسي كمتعاون مع الجيش الفرنسي وأدائه الإداري ووفائه لفرنسا، يمكن تقديم تفسير أولي من أجل فهم هذه الظاهرة التي لم تعرفها الفرق الأخرى بقبيلة بني فقوص.

تعتبر ساكنة فخدة بني فقوص وكما تم ذكره سابقا، خليطا من المجموعات الاجتماعية المتعددة الأصول. من بين هذه المجموعات نجد: "المعلمين" الخداديين، اجدايدة، الهوارة، المحوركين، الشرفاء، الهزلة، أولاد بن عزوز، أهل الواد...

ينتمي الشيخ امطيظو إلى مجموعة أهل الواد، التي نزحت في وقت سابق "حوالي 200 سنة تقريبا" من كهف الغار بقبيلة بني بوعلام، واستقرت في أربعة دواوير بفخدة أولاد جرو. من حيث عدد العائلات ومجال الاستقرار، يعتبر أهل الواد من أهم واكبر هذه المجموعات التي لا يوحدتها الانتماء إلى جد واحد. فالجد الواحد يقتصر على كل عائلة ممتدة ضمن المجموعة الأوسع لأهل الواد.

لا تعتمد عملية التضامن بين هذه المكونات، على النسب الواحد، بل على الانتماء إلى المجال الخارجي الذي منه نزحت مختلف هذه المجموعات "كهف الغار". يقوي هذا الانتماء ديناميكية التضامن في بلد اللجوء بشكل ملحوظ. إن استمرار البقاء والحفاظ على المصالح المشتركة، يفرض على الجميع التمسك بكل آليات ومضامين التضامن في كل المجالات بما فيها السياسي.

لقد انتهت سلطة المراقبة إلى هذه الظاهرة، واستغلتها بشكل ذكي من أجل تركيز سلطتها، عبر تعيين امطيظو شيخا والغزالي مقديما وهما معا من أهل الواد. ورغم وجود مقدمين منتمين إلى عائلات أخرى، فإنها رشحت الغزالي كبديل محتمل للشيخ امطيظو. نفس السياسة اعتمدها مخزن الاستقلال، حيث قام بتعيين عبد القادر الكحل شيخا بفخدة أولاد جرو، وبعد وفاته عوضه محمادي الدحماني، وهما معا من أهل الواد.

سياسة توريث السلطة بهذا الشكل كموروث اجتماعي وثقافي، اشتغلت عليه سلطة المراقبة وهي تبحث عن بديل للقائد الهزاط، ثم طبقته في كل من فخدة بني فتح والطايفة القبيلة المجاورة لبني فقوص.

ب- قبيلة الطايفة

- القائدان علال وعبد السلام المنيني

تشكل قبيلة الطايفة مع قبائل بني فقوص ووربة وبني بوعلام، ما يعرف بكونفدرالية البرانس التاريخية. وتصنف مع بني فقوص، بسبب موقعهما وتضاريسهما، ما يسمى ببرانس "الوطا"، مقارنة مع برانس "الجبل" أي بني بوعلام

وربية. موقعها الاستراتيجي المطل على تازة وممرها، يجعلها منفتحة بل مؤثرة ومناثرة بكل يقع في المدينة والقبائل المجاورة والممر.

وكما هو حال أغلبية القبائل ذات الأصل الأمازيغي، تتكون تشكيلتها الاجتماعية من خمس فرق/فخذات، إحداهن صغيرة، يتم إلحاقها بواحدة منهن. يعود أصل هذا التحول الاجتماعي التاريخي إلى وقت سابق، حيث انتقلت البنيات الاجتماعية للكثير من الكونفدراليات القبلية الأمازيغية من خمس قبائل 'خمس أخماس' إلى 'أربعة أرباع'.

وإذا كانت بعض القبائل لا زالت تحتفظ بالمكونات الخمسة مثل كونفدرالية أخماس بجباله، فإن قبيلة بني امحمد البرنوسية، قد ألحقت بقبيلة بني بوعلام. وهو نفس المنطق الذي سرى ويسري على الفخذات الخمس بكل ربع من البرانس، حيث عمل الجميع على تفادي أي اختلال في موازين القوى أثناء تشكيل تحالفات الفخذات. وكل هذا من أجل تحقيق التوازن المؤدي إلى السلم والعيش المشترك والتضامن في مواجهة العدو الخارجي.

بمجرد الاستيلاء على تازة، كان مجال قبيلة الطايفة المجاور للمدينة والممر، هو المستهدف الأول من طرف الجيش الفرنسي من أجل الوصول إلى موقع باب المروج الاستراتيجي.

بهذا المجال، عملت فرنسا على تجريب إستراتيجيتها العسكرية، في مواجهة المقاومة بقيادة زعماء كبار من خارج المنطقة وقادة محليين. كما جربت إستراتيجيتها السياسية المتمثلة في تركيز أسس القيادة.

منذ أواسط سنة 1914، وإلى حدود سنة 1926، وهي تعمل جاهدة على تنفيذ هذا المشروع المهدد في كل لحظة بالعودة إلى نقطة الصفر.

لقد عملت على استيراد النموذج القايدي من الجنوب المغربي، وحاولت استنباته بالبرانس بعد نجاحه في قبيلة الطايفة. فبتعيين الخلافي شيخا بفخدة بوهليل ثم قائدا على الطايفة، وأخيرا قائدا على كل البرانس، عملت على تطوير شخصية الخلافي كواحد من الأعيان الطموحين إلى تحويل المكانة الاجتماعية الخاصة إلى سلطة شخصية **pouvoir personnel**، تتوسع بشكل سريع ولافت للنظر نحو القيادة الكبرى.

مع بداية 1925، بدأ هذا المشروع بالانهيار، وانتهى بتبني الإقامة العامة من جديد لإستراتيجية التفكيك عبر تقسيم البرانس إلى أربع قيادات، كان القائد علال أحد عناصرها الأساسية.

تعود أصول القائد علال إلى عائلة المنيني المستقرة بفخدة أولاد رحمون قبيلة وربة المجاورة لمركز باب المروج. كان أحد أفراد هذه العائلة يملك أرضا بقبيلة الطايفة مما دفع بجزء من العائلة إلى الاستقرار بها.

بالإضافة إلى مكانة العائلة ونفوذها وامتداداتها، كان لعالل الذي اكتسب مؤهلات وقيم وتقالييد المخزن، بفضل وظيفته كمخزني، موقعا آخر ضمن الجهاز الأمني لفرنسا التي قررت تعيينه قائدا على الطايفة منذ سنة 1926، وبقي في هذا المنصب حتى لحظة وفاته سنة 1942.

بموازاة تفكيك القيادة الكبرى، عملت سلطة المراقبة على التخلص نهائيا من إرث القائد الثائر الخلافي. بعد قتل أخويه علال ومحمد الصغير، بدأت عملية مصادرة أملاكه. (أنظر رسالة رئيس أملاك الدولة بتازة- وجدة إلى رئيس مكتب الشؤون الأهلية بباب المروج بتاريخ 1928/11/14. ترجمة محمادي هرنان. موقع www.branestaza.ma). كما تم نفي العديد من أفراد عائلته مثل عمه علي الحكل وأسرته لاحقا إلى ميسور. (أمر بالقيام بمهمة للمخازني أحمد الشايب وقعه القبطان بريسو دمايي رئيس مكتب الشؤون الأهلية بباب المروج بتاريخ 1938/03/8/19).

رغم تجربة القائد علال كمخازني الذي اكتسبها وهو يمارس مهامه في مكاتب الشؤون الأهلية، فإنه وبصفته الجديدة هذه، كان خاضعا للتأطير والتوجيه والمراقبة والتقييم المستمر من طرف سلطة المراقبة. وتحسبا لكل الطوارئ، كانت هذه الأخيرة تبحث عن بديل محتمل له.

في سنة 1936، كتب قبطان باب المروج تقريرا حول شخصية عبد السلام المقترح لتعويض علال قائلا: "لا جدال في كون عبد السلام بن علي بن اعمر، يجمع بين كل المواصفات المطلوبة لتعويض علال، خاصة وأنه يستفيد من مكانة أخيه. يتوفر كذلك على مؤهلات خاصة به: ذكي، جدي، معتدل ويتمتع بتقدير مستحق من طرف القبيلة. وباعتباره فلاحا، فهو يهتم كثيرا بالفلاحة وتربية المواشي وبالأرض على الخصوص. إنه قادر على قيادة الأهالي ضمن إطار الأعراف، مستعينا في ذلك بمعرفته للمناهج العصرية. فهو شخص منفتح وعلاقة مع سلطة المراقبة تطبعها الثقة. إنه على دراية كافية بالإدارة وحيوي وبالتالي يمكن أن يقود القبيلة عند الضرورة". (تقرير القبطان هنري رئيس ملحقة الشؤون الأهلية بباب المروج بتاريخ 1936/12/04).

تم التأكيد على نفس التقييم والخلاصات سنة 1939، حيث كتب القبطان بريسو دمايي قائلا: "عبد السلام بن اعمر أخ وخليفة القائد علال هو الشخصية البارزة الوحيدة الذي تفرض نفسها بالطائفة. بحكم كونه خبيرا في الشؤون الفلاحية وتربية المواشي وعلى اطلاع كبير بإدارة القبيلة التي يسيرها في غياب القائد فإنه يعتبر أفضل مرشح لأي خلافة محتملة لأخيه". (تقرير القبطان بريسو دمايي رئيس ملحقة الشؤون الأهلية بباب المروج بتاريخ 1939/11/06).

مقارنة مع وضعية الاستخلاف بقبيلة بني فصوص، لم يطرح أي مشكل بقبيلة الطائفة. لقد حاول ضباط الشؤون الأهلية جاهدين، المزج بين قيم وثقافة الاستخلاف الموروثة عن نظام الإرث وبين متطلبات التسيير العصري.

لقد نجحوا من خلال اقتراحاتهم في ضمان بقاء إرث السلطة داخل عائلة المنيني، وهذا ما نجح فيه كذلك القائد علال الذي اشتغل على الموضوع بذكاء عندما جعل من أخيه مساعدا له ومطلعا على كل مناهج التدبير.

ما نجح فيه الضباط بقبيلة الطائفة، لم يستطيعوا تحقيقه بقبيلة بني فصوص، التي ورغم وجود كل من محمد ولحسن أبناء أخ القائد الهزاط، كانت لهم خيارات أخرى يلجؤون إليها غير الموروث الثقافي والإرث.

في سنة 1939، تم استبعاد أفراد عائلة القائد الهزاط، من التنافس على القيادة لصالح الشيخ عبد الله بن اعمر. ورغم العودة القوية لاسم لحسن الهزاط على رأس اللانحة سنة 1945، فإن الشيخ عبد السلام المهراد، المرشح الثاني خلال هذه السنة، استطاع سنة 1951 أن يزيح أفراد عائلة القائد من قائمة المنافسين.

من بين العوامل التي ساهمت في استقرار السلطة لدى عائلة المنيني، نجد العامل الاجتماعي النفسي. فحسب القبطان اسكول، هناك اختلاف كبير بين ساكنة بني فقوص وساكنة الطايفة من حيث الطابع والسلوك وحتى وجهات الاهتمام والعلاقات. تتميز الساكنة الأولى بالطابع الحادة والهائجة وتهتم كثيرا بالتهريب والأحداث المرتبطة بالريف، بينما تتميز طابع وسلوكات الساكنة الثانية بالهدوء، والانفتاح على تازة وقضاياها الاجتماعية. (تقرير القبطان اسكول رئيس مكتب الشؤون الأهلية بباب المروج بتاريخ 1946/05/21). تجسد هذا الانفتاح في سياسة القائد علال الخارجية من خلال المصاهرة مع عائلة بناني وخوض مغامرة المشاريع بتازة هذا دون إغفاله لعملية تملك الأراضي بالمجال القروي.

يجد هذا المعطى الاجتماعي النفسي أساسه وحتى تمظهراته، في ما عانت منه سلطة المراقبة والسلطة المحلية من مشاكل كبيرة، ليس فقط في تثبيت سلطة القائد عزوز ببني فقوص ولكن كذلك في ضمان مراقبة دقيقة لأعوان السلطة والساكنة كما تم التطرق إلى ذلك سابقا.

بعد وفاة القائد علال سنة 1943، مرت عملية الاستخلاف بشكل عاد جدا، حيث تسلم السلطة عبد السلام المرشح الوحيد والوريث "الشرعي" للإرث الاقتصادي والسياسي والمعنوي للعائلة.

طوال سنتين من التسيير، استطاع القائد عبد السلام التأكيد على أن سلطة المراقبة كانت على حق عندما قررت تعيينه قائدا على الطايفة. وهذا ما عبر عنه القبطان اسكول قائلا: " يتم تسيير هذه القبيلة بشكل جيد من طرف القائد عبد السلام الذي عوض أخاه منذ سنتين. احتمال تعويضه بدوره مضمون في الوقت المناسب، وفي ظروف جيدة من طرف خليفته الذي هو ابنه أحمد بن الحاج عبد السلام الشيخ الحالي لفرقة بني ورياغل.

إنه شاب نشيط، منفتح، وفي للمخزن، مفعم بالكثير من النوايا الحسنة والإخلاص التام. هذه الشخصية التي تكونت وتدرجت منذ البداية على منصب الخليفة من طرف الأب، لا زالت تؤكد على أنها المرشح الأفضل، ويجب أن يستمر الحفاظ على تقاليد العائلة على رأس قبيلة الطايفة في ظروف جيدة". (رسالة القبطان اسكول رئيس ملحقة الشؤون الأهلية بباب المروج إلى السيد رئيس الحامية رئيس دائرة اللبن العليا تايانست بتاريخ 1945/12/19).

وبينما كانت سلطة المراقبة تبحث من خارج عائلة قائد قبيلة بني فقوص عن بديل مثل الشيخ عبد الله والشيخ المهرداد، نجدها تتمسك سنة 1945، بحكم سلالة عائلة المنيني بقبيلة الطايفة عبر ترشيح أحمد الذي ورث عن أبيه كل إرث العائلة.

لم يقتصر نجاح ضباط باب المروج على تدبير عملية الاستخلاف على القيادة فقط، بل حتى على مستوى هيكلة الجهاز الإداري المحلي المكون من الشيوخ والمقدمين بقبيلة الطايفة.

شيوخ قبيلة الطايفة

خضع تعيين جهاز الأعوان من شيوخ ومقدمين إلى نفس المعايير المذكورة سابقا. ورغم "خصوصية" الساكنة،

وسهولة تعويض القائد بمرشح ثان، فإن سلطة المراقبة كانت جد حريصة على تتبع ومراقبة الأعوان، وتقييم أدائهم وتهيئ مرشحين آخرين احتياطيين.

حافظت سلطة المراقبة في البداية على البنية الاجتماعية القديمة للقبيلة، حيث نجد خلال نهاية سنة 1925، خمسة شيوخ بالفرق/الفخذات الخمسة المكونة للقبيلة: محمد بن سعيد ببوهليل، عبد السلام بن علي بن أحمد بالشقارنة، احميدة بن أحمد التيلواني بتيلوان، جلول بن محمد بن أحمد بأولاد سيدة ثم احميدة التايناستية ببني ورياغل.

من بين هؤلاء الشيوخ، نجد كلا من احميدة التايناستية العضو السابق بجماعة البرانس وجلول بن محمد الذين كانا قد شاركوا في ثورة الخطابي والقبائل بعد فشل الثورة واستسلامهما، تم استنطاقهما أواخر شهر مارس سنة 1926، من طرف القبطان دكرسيز De quercize حول مقتل القبطان روكسان ROUXIN ببوهارون. (أنظر: مقتل القبطان روكسان. ترجمة: محمادي هرنان. موقع: www.branestaza.ma).

لم يكن كل هؤلاء الشيوخ في المستوى المطلوب منهم، بل شكل احميدة بن احمد شيخ فخذة تيلوان استثناء للقاعدة كما هو حال الشيخان الدوزي وعبد الله ببني فقوص مع مراعاة الفارق.

لقد أعلن هذا الشيخ العصيان التام على القائد علال منذ سنة 1930، ولم يعد ينفذ الأوامر ولا القيام بالوظيفة مما دفع بالقائد إلى الحكم عليه ما بين سنة 1930 و سنة 1933 بتأدية ست غرامات متتالية، لكن الشيخ المتمرد واصل عصيانه ولم يعر أي اهتمام لكل هذه العقوبات.

في سنة 1934 كتب السيد هنري قبطان ملحقة باب المروج تقريرا حول الشيخ احمد/حمادة هذا ملخصه:

بتاريخ 1934/8/26 أمر القائد علال الشيخ حمادة بن أحمد بجمع 15 فردا من أجل المشاركة في إنجاز طريق بين لصفوف، ولم يحضر منهم سوى 10 بينما تغيب الآخرون. أسفر بحث القائد في هذه القضية عما يلي:

- قضى الشيخ يومين كاملين في جمع 15 شخصا وتعويض هذا بذاك حسب مصلحته الشخصية كما جرت العادة في مثل هذه الحالات.
- تم تسجيل غياب مقدم تيلوان عن الفخذة لمدة 5 أيام، ورغم ذلك لم يتم إبلاغ القائد بالأمر.

وبالنظر إلى العدد الكبير للغرامات السابقة التي حوكم بها هذا الشيخ، التمس القبطان هنري من الكوماندان رئيس دائرة تايناست، المصادقة على مضمون الحكم الذي أصدره القائد علال. (من القبطان هنري رئيس مكتب باب المروج للشؤون الأهلية إلى الكوماندان رئيس دائرة تايناست بتاريخ 1934/09/05).

شكل عصيان هذا الشيخ عقدة لضابط سلطة المراقبة الذي أصبح مضطرا لإعادة النظر في الهيكلة السياسية الإدارية لفخذات قبيلة الطايفة. فمنذ تلك اللحظة بدأ التفكير جديا في عملية ضم فخذة تيلوان لفخذة الشقارنة المجاورة.

بالإضافة إلى عامل حسن الجوار بين ساكنة الفخذتين، راهنت سلطة المراقبة على سمعة ونفوذ وكفاءات علال بن علي شيخ الشقارنة من أجل التخلص من شيخ متمرد دون السقوط في المشاكل التي تنتج عن المشيخة/الاقطاعية الكبرى.

لم تكن عملية ضم الفخذتين، تعني الدمج الاجتماعي القسري للمجموعتين الاجتماعيتين اللتين لكل منهما هوية مستقلة نسبيا عن الأخرى، بل مجرد عمل سياسي يقضي بتعيين نفس الشيخ على الفخذتين.

فحسب بطاقة معلومات منجزة سنة 1945 نجد لائحة شيوخ فخذات قبيلة الطايفة كما يلي:

أحمد بن الحاج عبد السلام بفخدة بني ورياغل منذ 1943/9/21

محمد بن الحاج محمد القلعية بفخدة بوهليل منذ 1927/3/30

علال بن علي بفخدة الشقارنة منذ 1932/02/21

علال بن علي بفخدة تيلوان منذ 1935/11/25

جلول بن محمد بن أحمد بفخدة أولاد سيدة منذ شهر أكتوبر 1925

ومن بين الملاحظات التي يمكن استخلاصها من هذه اللائحة نذكر:

-علال بن علي الذي عوض أخاه عبد السلام سنة 1932، بفخدة الشقارنة تولى كذلك مشيخة تيلوان يوم 25 نونبر 1935 وبذلك تم الإقصاء النهائي لحمادة/احميدة الشيخ المتمرد.

- يعتبر الشيخ جلول، قيوم الأشياخ بقبيلة الطايفة، لكن عجزه عن مواصلة العمل بسبب السن المتقدم والمرض، دفع بسلطة المراقبة التي كانت قد اتخذت كل الاحتياطات إلى تقديم البدائل حسب الترتيب الذي اختارته: محمد بن لحسن العمر وواي واحميدة بن عبد القادر ثم محمد بن علال بن أحمد.

استقر قرارها النهائي على المرشح الأول بفضل أدائه المتميز، كمقدم بدوار النيابة وكنائب عن الشيخ منذ خمسة أشهر. إنه شاب ويتمتع بالحيوية والنشاط وله نفوذ على النيابة كما يعتبر أهم شخصية بفخدة أولاد سيدة. لقد تم اقتراحه منذ سنين لهذا المنصب. مواقفه وسلطته ثابتة وغير منازع فيها من طرف الساكنة. يمكن تعيينه كشيخ مؤقت قيد التجربة ويستطيع بتسيير فخدة أولاد سيدة بدون مشاكل، خاصة وأنه أحد أعيانها. (رسالة من القبطان اسكول رئيس ملحقة الشؤون الأهلية باب المروج إلى الكوماندان رئيس حامية دائرة تايناست بتاريخ 21/2/1951).

- يعتبر تعيين أحمد/حماد بن الحاج عبد السلام بن علي بن عمر، شيخا بفخدة بني ورياغل استمرارا لسلطة المراقبة على نهج توريث السلطة. يتوفر هذا الشيخ -حسب القبطان هرطون- على مؤهلات شخصية وإدارية ممتازة. إنه شاب يبلغ من العمر 35 سنة، نشيط، ومنفتح، ويتقن اللغة العربية. فهو وفي للمخزن وله نفوذ وسلطة كبيرين على ساكنة الطايفة التي تحترمه. يتمتع بكفاءات كبيرة في التسيير، ويشغل بمنهجية حكيمة، مستلهما في ذلك

نهج وسيرة أبيه. إنه فاعل مهم، ويفضل مواكبته بالتوجيه الذي خضع له منذ البداية، وجب وضعه قائداً على قبيلة الطائفة. (بطاقة القبطان هرطون رئيس ملحقة الشؤون الأهلية بباب المروج بتاريخ 1 دجنبر 1951).

- بموازاة تصفية الإرث السياسي والعائلي والاقتصادي للقائد الخلافي بفخدة بوهليل، تم تعيين محمد بن الحاج محمد القلعية سنة 1927 شيخاً بهذه الفخدة، لكن هاجس تعويضه كان دائماً حاضراً لدى سلطة المراقبة. ففي سنة 1933، اقترح السيد مسعود بن سي عبد السلام لهذا المنصب، وبقي هذا الاقتراح قائماً إلى حدود سنة 1939، حيث وجدت سلطة المراقبة صعوبة كبيرة في إيجاد المرشح المناسب. وهذا ما عبر عنه القبطان بريسو دمايي قائلاً: "بخصوص بوهليل، هناك مشكل عويص في إيجاد شخصية تفرض نفسها بهذه الفرقة المهمة، حيث يوجد أغلب أفراد عائلة الخلافي القديمة. وأمام استحالة إيجاد الشخصية الأفضل، يمكن وضع المسمى سي حمادي بن عبد القادر قيد التجربة في هذه الوظيفة. إنه رجل جدي لكن ليس له موارد كبيرة، حيث التخوف قائم من كونه لن يستطيع فرض نفسه على أهالي القبيلة الذين يوجد من بينهم العديد من الأغنياء. إذا لم يكن ممكناً القبول بهذا الترشيح، فيجب تعيين إما شخصية أجنبية أو مخازني متقاعد يتمتع بالحوية والجدية وله بعض الممتلكات". (تقرير القبطان بريسو دمايي رئيس ملحقة الشؤون الأهلية بباب المروج بتاريخ 1939/11/06).

طوال مرحلة الاستعمار، اشتغلت الإقامة العامة على القايديّة التي كانت غائبة عن تاريخ وقيم وثقافة قبيلة البرانس. استوردت النموذج الناجح في قبائل أخرى وراهنّت على سلطة الأعيان من داخل القبيلة التي تقاوم بنياتها الاجتماعية السياسية ظهور الزعيم القائد. وكان عليها أن تقضي وقتاً طويلاً من أجل تحقيق هدفها الذي بدأ الخطر يتهدهده من طرف جيش التحرير أواسط الخمسينات.

الكثير من العناصر المجنّدة من قبيلة البرانس، غادروا الجيش الفرنسي حاملين أسلحتهم وانضموا إلى جيش التحرير بالشمال وحتى القائد عزوز الهزاط نفسه، بدأ في لحظة ما أولى الخطوات في اتجاه المقاومة الجديدة.

المراجع

عبد العزيز التمساني خلوق: تشخيص المجتمع الجبلي بين الواقع والتنظير، (1895-1907)، مجلة دار النيابة عدد 16/15، سنة 1987.

الحسن بن محمد الوزان: وصف أفريقيا. الجزء الأول، الطبعة الثانية. 1983. ترجمة محمد حجي، محمد الأخضر. دار الغرب الإسلامي
أحمد مالكي: الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي. منشورات مركز دراسات الوحدة العربية. الطبعة 2. 1994، بيروت
لبنان.

أدريس محارتي: أنماط العلاقة بين السلطة وقبائل مقدّمة جبال الريف، دراسة في السياسة القايديّة على عهد الحماية. نشر المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير. دار أبي رقرق للطباعة والنشر. الطبعة الأولى.

عبد الله العروي: مجمل تاريخ المغرب. الجزء الثاني. الطبعة الأولى. 2007. المركز الثقافي العربي. الدار البيضاء المغرب.

محمد العريبي: المقاومة المسلحة وجيش التحرير بمنطقة تازة ما بين 1914 و 1956. نشر المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير. دار أبي رقرق للطباعة والنشر. الطبعة الأولى.

محمد الوردي: قبيلة البرانس في مواجهة الاحتلال العسكري الفرنسي. دور الزعامات في قيادة المقاومة (1912-1926). نشر المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير. دار أبي رقرق للطباعة والنشر. الطبعة الأولى. 2017

عبد السلام نويكة: أعالي إيناون في المشروع الاستعماري الفرنسي '1914-1926'. نشر المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير. الطبعة الأولى 2017. دار أبي رقرق للطباعة والنشر. الرباط.

جامع بيضا: المقاومة والحركة الوطنية في منطقة تازة من خلال الأرشيف الفرنسي. مجلة الذاكرة الوطنية، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، العدد الثاني، 2001. مطبعة بني يزناسن.

عبد السلام نويكة: تازة على عهد الحماية، مقاومة القبائل للاستعمار الفرنسي-البرانس نموذجاً- منشورات ومضة طنجة.

عبد الرحمان المودن: البوادي المغربية قبل الاستعمار، قبائل إيناون والمخزن بين القرن السادس عشر والتاسع عشر. منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1995.

عكاشة برحاب: شمال المغرب الشرقي قبل الاحتلال-1907/1873- منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية III بالمحمدية. مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى سنة 1989.

مصدر وثائق ضباط الشؤون الأهلية بباب المروج:

Ministère de la défense. Etat major de l'armée de terre. Service historique. Répertoire des archives du 3H.(1877-1960)Maroc. Série 3H. .Fascicule 1.VINCENNE-France.

Bellaire(m) : Quelques Tribus de montagnes de Habt .Archives Marocaines.VOL :17.1911.

Gabriel Camps : Berbères aux marges de l'histoire. Éditions des Hespérides. Paris.FRANCE.1980.

Doute(e) : Le sultanat marocain. Revue politique et parlementaire. Septembre 1909.

Ayache(A) : Société rifaine et pouvoir central marocain (1850-1920).Revue Historique.nro :516.PUF.1975.

Julien(Ch. A) : Le Maroc face aux impérialistes. Édition jeune Afrique .PARIS 1978.

Montagne(R) : Les berbères et le makhzen dans le sud du Maroc. Edition Afrique Orient. Casablanca. Maroc.1989.

RIVET(D) : Lyautey et l institution du protectorat français au Maroc (1912-1925).T :1 Harmattan. 1ere édition. Casablanca.1995.

Gellner (E) :Comment devenir marabout. BESM.N° 128-129.

Gellner (E) :Système Tribal et changement social en Afrique du nord. Annale marocaine de sociologie .n° 7.1969.

Hammoudi (A) : Segmentarite ,stratification sociale ,pouvoir politique et sainteté .réflexions sur les thèses de Gellner .Hespéris Tamuda.vol 15.1974.